

اخترنا
للجندى



رواية اجتماعية والميثاق

بقلم

الدكتور محمود محمد الجوهري

١٩٦٣

0196530



Bibliotheca Alexandrina



نَحْنُ نَحْنُ نَحْنُ

الأستاذ الدكتور
عبد العزيز بن
يحيى بن
الأسكندرية

الثورة الاجتماعية والميثاق

بقلم
الدكتور محمود محمد الجوهري
١٩٦٣

الاهـدائـى

الى من كان الوطن فى حاجة اليهما

الى من كانا لى عوننا عند الشدائد

الى من كنت اعتر بصداقتهما أكثر من اخوتهما

الى روح شقيقى محمد وأحمد

أهدى هذا الكتاب

تقديم

المجتمع الحر مجتمع بلا حواجز بين الطبقات ولا امتيازات ولا شارات ، لهذا أعلن الرئيس جمال عبد الناصر الثورة الاجتماعية في ٢٣ من يولية عام ١٩٦١ ، وقد جدد الهدف من هذه الثورة حيث قال :

« ان هدفنا الاجتماعى هو تذويب الفوارق بين الطبقات للوصول الى مجتمع بلا طبقات ، تتساوى الفرص أمام الأفراد فيه، ثم يكون لكل فرد بقدر عمله ؛ ذلك هو السبيل الوحيد الى الحرية الحقيقية ، فان الحرية لا تكون وكذلك الديمقراطية لا تكون مع الاقطاع والاحتكار والاستغلال . »

انها ثورة تهدف الى وضع صورة واضحة المعالم والقسمات للمجتمع أساسها الكفاية والعدل .

فى يوم ٢٣ من يولية سنة ١٩٥٢ كانت هناك ثورة سياسية ضد الظلم وضد الاستبداد السياسى ، من أجل التخلص من الاستعمار وأعوان الاستعمار ، وبدأت فى الوقت نفسه ثورة اجتماعية تهدف الى تحقيق العدالة الاجتماعية .

كان هناك تضارب بين طبيعة كل من الثورتين .

فالثورة السياسية كانت نستدعى جميع كل القوى للقضاء
على الاستعمار وأعدائه للتخلص من الاحتلال •

أما الثورة الاجتماعية فكانت تحتم علينا أن نصطدم مع
قطاعات مختلفة في الأمة للقضاء على الاستغلال بكل معانيه لتحرير
المواطن ، ومن هنا لم نسنطع أن نضع الثورة السياسية والثورة
الاجتماعية موضع التنفيذ في وقت واحد ، فبدأنا بحرب الحرية
والاستقلال حتى نحقق لنا الجلاء ، وتم تحرير الوطن بالنصر العظيم
في حرب السويس عام ١٩٥٦ ، ومن ثم كان علينا أن نستعد للثورة
الاجتماعية من أجل تحرير المواطن ، ولم يكن الاصلاح الزراعي
في أول الأمر هو الثورة الاجتماعية ؛ بل كان الدليل على الحاجة
للثورة الاجتماعية وعلى الالاحاح في طلبها ، وكان صدور قانونه
الأول في ٩ من سبتمبر عام ١٩٥٢ العلامة الأولى للثورة الاجتماعية
التي قامت في بولبة عام ١٩٦١ •

واذا كانت ثورتنا السياسية قد حققت تحرير الوطن من الملكية
الطاغية المستبدة ، ومن الاستعمار الذي ظل يجثم فوق أرضنا أكثر
من سبعين عاما ، فإن ثورتنا الاجتماعية بصدور قوانين يولية المجيدة
عام ١٩٦١ قد حققت تحرير المواطن •

لقد كانت قوانين يولية عام ١٩٦١ الاطار الواقعي لحرية
المواطن ، وهي التحقيق العملي للاشتراكية ، وعن طريق هذه
القوانين انتقلت اشتراكتنا نقلة هائلة نحو مجالات التطبيق والتنفيذ،
مستهدفة مبادئها الناصحين وهما الكفاية والعدل ، وهي تعنى أن

تكون الثروة الوطنية شركة متكافئة بين أبناء الوطن جميعا ،
لا تتأثر بها القلة التي أتاحت لها الظروف فرصة الثروة على
حساب الكثرة المحرومة •

فالكفاية ... تقتضى توجيه كل طاقات الأمة الى الانتاج فى
جميع نواحيه •

والعدل ... يقتضى أن يعود أثر الانتاج على المواطنين جميعا
دون تمييز •

ان الثورة الاجتماعية التى قامت فى يولية عام ١٩٦١ ؛ تحتاج
الى تأمينها ضد العناصر المعتدية من الخارج وضد الرجعية المقهورة
فى الداخل ؛ وقد اقتضى ذلك أن نقاتل الاستعمار فى تصور الرجعية
وأن نقاتل الرجعية فى أحضان الاستعمار ، وألا نترك لهما الحرية
لضرب الشعب أو للتخريب والتدمير ؛ وذلك بمنع الرجعية وأعوان
الاستعمار من التسلل الى تنظيمات الاتحاد الاشتراكى العربى ؛ حتى
لا يعملوا على تجميده ؛ كما حدث فى الاتحاد القومى •

وترتيا على ذلك أصبحت الثورة الاجتماعية فى حاجة الى
تأمين ؛ ولن يتم هذا التأمين الا بالجماهير الوطنية صاحبة الحق
والمصلحة فى التغيير الثورى ، وقد وضع الرئيس جمال عبد الناصر
مبدأ لهذا التأمين أساسه :

• التنظيم السياسى الشعبى الذى تبلور فى الاتحاد الاشتراكى

العربى •

♦ انجيش الوطنى القوى الذى سيحمى هذا التنظيم ويحقق

أهداف الشعب ♦

ان الثورة الاجتماعية التى أعلنها الرئيس جمال عبد الناصر
فى يولية عام ١٩٦١ والتى نعيشها الآن ، هى نقطة الانطلاق نحو
تطبيق اشتراكيتنا العربية التى تدفع عجلة التغير الجذرى فى المجتمع
على أساس من الكفاية والعدل فى ظل المبادئ التى رسمها
« الميثاق » ♦

وهذا ما أحاول إبرازه فى هذا الكتاب ♦

والله ولى التوفيق ...♦♦♦

دكتور محمود محمد الجوهري

الإصلاح الزراعي والتعاون

فى ٩ من سبتمبر عام ١٩٥٢ صدر قانون الإصلاح الزراعى الأول ، وهو يهدف الى تحديد الملكية الزراعيه بما لا يزيد على مائتى فدان للفرد ، وأجاز للمالك أن ينقل بعض ملكيته الى أولاده بما لا يجاوز الخمسين فدانا للولد الواحد وذلك بحد أقصى قدره ١٠٠ فدان للأولاد فى مجموعهم ، ولم يكن هذا القانون بدعة ابتدعتها الثورة بل هو نظام أخذت به عدة دول •

تحديد الملكية الزراعية فى الدول المختلفة :

قام كثير من الدول باقرار نظم للإصلاح الزراعى نستند الى وضع حد أقصى للملكية ؛ ويختلف تحديد الملكية من دولة لأخرى تبعاً للظروف والأوضاع السائدة فى كل منهما سواء أكانت اقتصاديه أم سياسية أم اجتماعية تبعاً لكثافة السكان ونسبة المشتغلين بالزراعة وتوزيعهم ونظام الاستغلال الزراعى ونظام الري ومستوى المعيشة ونفوذ الملاك فى الدولة •

ومن الدول التى قامت بتحديد الملكية « بوتوريكو » فقد جعلت الحد الأقصى للملكية ٥٠٠ فدان •

وفى « اليابان » جعل الحد الأقصى ٣ هكتارات •

وفي « الصين » تقرر أن تكون جميع الأرض المؤجرة خاضعة للاستيلاء وللمالك الحق في الاحتفاظ بمساحة من هكتار الى ١٥ من الهكتار من الأراضي المزروعة أرزا .

وفي « تركيا » جعل الحد الأقصى للملكية ٥٠٠ هكتار ، وكذلك تخضع الأراضي التي تزيد على ٢٠٠ فدان للاستيلاء اذا كانت لا تستغل عن طريق المالك .

وفي « يوغوسلافيا » نص قانون سنة ١٩٥٤ على أن يكون الحد الأقصى للملكية ٤٥ هكتارا للملاك الذين يزرعون أرضهم بأنفسهم ؛ و ٣٥ هكتارا للملاك الذين يؤجرون أراضيهم للغير . وكذلك تم الاستيلاء على الأراضي التي تملكها البنوك والشركات بما شملت من مرافق الاستغلال والانتاج ، ولكن القانون الذي صدر في مايو سنة ١٩٥٣ نص على تخفيض الحد الأقصى للملكية الى ١٠ هكتارات من الأراضي الزراعية لكي يمكن المحافظة على مصالح الفلاحين (١)

وفي « تشيكوسلوفاكيا » نص القانون الصادر سنة ١٩٤٥ على جعل الحد الأعلى للملكية ١٥٠ هكتارا من أراضي المحصولات و ٢٥٠ هكتارا من الأرض الزراعية ؛ ولكن صدر قانونان في سنة

(١) الاصلاح الزراعي في مصر للمهندس سيد مرعي وزير الاصلاح الزراعي السابق ص ٥٧

١٩٤٧ و سنة ١٩٤٨ تقرر بموجبهما جعل الحد الأعلى للملكية ٥٠ هكتارا لمن يزرعها بنفسه .

وفى « فنلندة » تمشى نظام الاستيلاء على الأرض الزائدة تصاعديا مع مساحة الملكية : ففي الملكيات التى تبلغ مساحتها ٢٥ هكتارا يستولى على ٣ هكتارات منها ، والملكيات التى تبلغ مساحتها من ٢٥ الى ٣٥ هكتارا يستولى على ٤٥٪ منها بحد أعلى ١٥ هكتارا ، ثم تدرجت النسبة فى الارتفاع حتى وصلت الى ٩٠٪ فى الملكيات التى تزيد عن ٤٠٠ هكتار .

أما إيطاليا فقد أصدرت قانون (ستيلا) الذى يحدد الملكية بمساحة ٣٠٠ هكتار ، وقانون Stialcio الذى ربط المساحة المستولى عليها مع درجة خصب الأرض ؛ فكلما قل الخصب زادت نسبة الاستيلاء ، ويسمح للمالك الذى يرغب فى استصلاح أجزاء من أراضيه على نفقته الخاصة بتملك ثلث الأرض التى يمتلكها على شرط ألا يتعدى ما يتبقى فى يده عن ٣٠٠ هكتار ؛ فإذا قام بالاستصلاح خلال عامين فإنه يعطى حق الاحتفاظ بنصف هذه المساحة ، وتعفى الأراضى النموذجية فى استغلالها من الاستيلاء .

وفى « اسبانيا » أعطيت مؤسسة الاسكان الحق فى الاستيلاء الاجبارى على الملكيات الزراعية ، اذا ظهر أنها لازمة لمصلحة اجتماعية أو بمعنى آخر سوف تؤدي الى حل مشكلة البطالة بين الأهالى المجاورين لها .

وقامت « ألمانيا » الغربية بوضع حد أقصى للملكية ، فقررت أن يكون هذا الحد فى المنطقة البريطانية ٢٥٠ هكتارا وفى المنطقة الأمريكية ١٠٠ هكتار .

وقامت « الهند » بوضع حدود للملكية تختلف من ولاية الى أخرى وفى ولاية « Saurashtra » صار الحد الأعلى للملكية ٨٠ فدانا ؛ وفى ولاية بومباى وحيدر آباد أعطى المستأجرون حق شراء الأراضى التى قاموا بفلاحتها لمدة معينة بشرط أن يؤدى هذا الى احتفاظ المالك بملكية لا تزيد عن ٥٠ فدانا .

وقد أخذت دول العالم هذه بقواعد الاصلاح الزراعى فى تحديد ملكية الأرض وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر وتقدير أجر العامل الزراعى كنتيجة حتمية لانتشار المبادئ الاشتراكية .

ولم تكن مصر بعيدة عن التأثير بهذا التطور العالمى ، فقد أحسبت به ، ولكنها لم تقترب منه لأن قبضة الحكم السابق القوية واستناده الى الاقطاع حالت دون تحقيق أى اصلاح .

لذلك كان طبيعيا عندما تقوم فى مصر ثورة من أكبر الثورات كثورة « ٢٣ يولية عام ١٩٥٢ » أن يكون أول أعمالها وأهمها أن تأخذ بهذا النظام ؛ لمصلحة أوفر طبقاتها عددا وأشدّها حاجة الى الرعاية . وهى طبقة الفلاحين .

ولقد تصايح كثيرون قبل اصدار هذا القانون يقترحون أن تحل الضريبة التصاعدية محل تحديد الملكية الزراعية .

ولكن الأخذ بهذا النظام لا يفضى على العيوب السياسية التي
صاحب عادة تجميع مساحات كبيرة من الأراضي في أيدي قليلة عانت
مصر منها كثيرا ، بعد نشأة النظام النيابي فيها ، ولو أننا تتبعنا أغلبية
النواب والسيوخ الذين اعتمدت عليهم حياتنا البرلمانية في ربع
القرن الأخير ؛ لوجدنا أسرا معينة احتكرت هذه الكراسي ،
وتقاسم أفرادها النظام الحزبي معتمدين على ملكية الأرض ، أي
ملكية مصادر الرزق لسكان الريف من الناحيين (١) •

وما كان يمكن حرية الرأي الانتخابي أن تنشأ وتنمو في ظل
الاقطاع ؛ هذا من ناحية ؛ ومن ناحية أخرى فإن أية ضريبة تفرض
على مالك الأرض إنما يدفعها في النهاية المستأجر ، بزيادة القيمة
المعروضة عليه •

كانت التعليقات الخارجية المتفائلة تميل الى أن قانون الإصلاح
الزراعي قفزة في الظلام ، لا يمكن التكهن بنتائجها إلا بعد مضي فترة
طويلة من الزمن ••• وان كان بعضها رجح أن تتأثر موارد الخزائنة
العامة من نقص الضرائب التي تجبى على مواد الترف ، كما قد يتأثر
الانتاج الزراعي العام لبلاد أصبحت تعتمد على الخارج في اكمال
تموينها الرئيسي بالحبوب •

ولكننا نستطيع اليوم بعد أحد عشر عاما من تنفيذ القانون أن
نقرر أن الإصلاح الزراعي قد حقق نجاحا واضحا في المحافظة على

(١) ديمقراطيتنا في الميثاق للدكتور محمود محمد الجوهري

ص ٢١ •

اتّاج الأرض امورعه ؛ بل زادت زيادة محسوسة بعد أن ربطت
نظام تعاوني محكم وبدورة زراعية تناسب طبيعة كل أرض وموقعها
وأعد الملاح الصغير برنامج كبير لزيادة دخله من موارد أخرى غير
الأرض الموزعة عليه وتحسين مسكنه وتيسير سبل الاقتراض
والادخار له .

استولت الحكومة على ما يزيد على القدر الذي سمح به القانون
من الاقطاعيين ووزعته على الأجراء والعمال الزراعيين يحدوها الى
ذلك القضاء على الفوارق الشاسعة بين الأفراد ، الى جانب المعنى الكبير
من وراء هذا الاجراء ، وهو ألا يكون هناك سادة وعبيد ؛ سادة
لهم النفوذ والسيطرة ، وعبيد يأتَمرون بأمر هؤلاء السادة خشية
أن يحرموا لقمة العيش ؛ ويطردوا من الأرض التي يعملون فيها ،
وحددت أجر العامل الزراعي بثمانية عشر قرشا في اليوم ، وقد كان
من قبل يسخر أو يؤجر بطعامه أو بقروش لا تبلغ أصابع اليسد
الواحدة .

تم قامت بنوزيع أراضي أسرة محمد على المصادرة على الفلاحين
وأراضي الحكومة الزراعية والبور المستصلحة ، وعملت على ألا يقع
الفلاح بين برائن المرائين فأنشأت له الجمعيات التعاونية الزراعية
وحولت بنك التسليف الزراعي الى بنك تعاوني ، وأنشأت بنك
القرية ، لمد الفلاح بالبذور والسماذ وما يحتاج اليه في زراعته ،
على أن يسدد قرضه بعد أن يبيع محصولاته الزراعية ؛ يسدده

بلا فائدة تذكر ، ويتجنب جشع المراءين ومن لا يزال فيهم روح
الاقطاع .

وفي يولية عام ١٩٦١ أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قانونا
ينص على أنه لا يجوز لأي شخص أن يمتلك من الأراضي الزراعية
أكثر من مائة فدان ، ويعتبر في حكم الأراضي الزراعية ما يملكه
الأفراد من الأراضي البور والأراضي الصحراوية ، وان كل تعاقد
ناقل للملكية يترتب عليه مخالفة هذه الأحكام يعتبر باطلا ولا يجوز
تسجيله .

وقد نص القانون أيضا على أنه لا يجوز لأي فرد هو وزوجته
وأولاده القصر أن يحوزوا بطريق الايجار أو وضع اليد ، أو بأية
طريقة أخرى ، من الأراضي الزراعية وما في حكمها غير المملوكة
لهم بمساحة تزيد على خمسين فدانا ، كما لا تجوز الوكالة في إدارة
أو استغلال الاراضي الزراعية وما في حكمها فيما يزيد على هذا
القدر .

وقد جاء بالمذكرة التفسيرية لهذا القانون أن ملكية الأرض
كانت أملا عزيزا بعيد المنال طالما تطلع اليه الفلاحون - وهم السواد
الأعظم من هذا الشعب - بأمل ظل بالنسبة لهم أقرب الى الأحلام منه
الى الحقيقة الواقعة ، فلقد كانت الحواجز والأسوار العالية تحول
دائما بين الفلاحين وبين حقهم الطبيعي في امتلاك الأرض . حواجز
من الاستغلال ، وحواجز من الظلم ، وحواجز من العقبات التي

جعلت الأصل في ملكية الأرض لطبقة بذاتها ؛ ولقد حققت الثورة
بقانون الاصلاح الزراعى الأول تحويل حوالى مليون مواطن من
أجراء الى ملاك •

ونتيجة لتبلور الفكر الاشتراكى ووضوحه خلال السنوات
الماضية على أساس من التجربة الحية المتفاعلة مع الجماهير واحتياجاتها
ونتيجة للإرادة الشعبية الثورية الحاسمة فى اتجاهها الى تذويب
الفوارق بين الطبقات واثاحة الفرصة لكفاية كل فرد بملكاته الخلاقة
وفدريته وكفايته على أن يصنع مكانه فى المجتمع - نتيجة لهذا كله
ونتيجة للحق الأصيل الأول فى توسيع ملكية الأرض الزراعية ،
وتحويل أكبر عدد ممكن من الأجراء الى ملاك - كان لابد من اجراء
يدعم الجهود الضخمة المبذولة لزيادة الرقعة الزراعية • • هدف
الجهود التى تحدت فى خطة مضاعفة الدخل على أساس زياده
فى الأرض الزراعية تصل الى مليونى فدان بحيث يصبح مجموع
الأرض المزروعة على هذا النحو ٨ ملايين فدان •

ولما كانت الفكرة الأساسية فى قانون الاصلاح الزراعى هى
اثاحة الفرصة لأكبر عدد ممكن من الأجراء لكى يتمتعوا بملكية
الأرض ، فقد أصبح من اللازم اثاحة الفرصة أيضا لأكبر عدد من
الفلاحين لكى يتمتعوا بإيجار الأرض ، فلا يبقى احتكار لفئة قليلة
من الزراع أو الوسطاء الذين يؤجرونها من الباطن لصغار الفلاحين
من هنا نلمس الحكمة من قصر المساحة المؤجرة على ٥٠ فداناً وكذا
الوكالة فى ادارة الأراضى الزراعية واستغلالها •

ثم جاء « الميثاق » ، فحدد الهدف من الإصلاح الزراعى فى
الآتى :

« ان المواجهة الثورية لمشكلة الارض فى مصر كانت بزيادة
عدد الملاك » ، لقد كن ذلك هو الهدف من قوانين الإصلاح الزراعى
التي صدرت فى عام ١٩٥٢ وعام ١٩٦١ »

وفى مكان آخر من « الميثاق » جاء النص التالى :

« فى مجال ملكية الارض الزراعية » ، ون قوانين الإصلاح
الزراعى قد انتهت بوضع حد اعلى لملكية الفرد لا يتجاوز مائة فدان ،
على أن روح القانون تفرض أن يكون هذا الحد شاملا للأسرة كلها،
أى للأب والأم وأولادهما القصر ، حتى لا تتجمع ملكيات فى نطاق
الحد الأعلى تسمح بنوع من الاقطاع ، على أن ذلك يمكن أن يتم
الوصول اليه خلال مرحلة السنوات الثماني القادمة ، وعلى أن تقوم
الأسس التى تنطبق عليها حكمة القانون وروحه ، ببيع الأراضى
الزائدة عن هذا الحد بضمن نقدى الى الجمعيات التعاونية للإصلاح
الزراعى أو للغير »

ان هذه التطورات التى بدأت بصدر قانون الإصلاح الزراعى

الأول فى ٩ من سبتمبر عام ١٩٥٢ ، وانتهت بما حدده الميثاق الوطنى فى عام ١٩٦٢ ، قد حررت الفلاح من طغيان مالك الأرض ، وقضت نهائيا على الاقطاع ، وهدمت آثار الماضى وأعادت الأوضاع الصحيحه الى نصابها ، وفى الوقت الذى قضت فيه الثورة على الاقطاع عملت على اصلاح أراض جديدة وتوزيعها على الفلاحين حتى يتحقق قيام المجتمع الذى نشده .

ان الاصلاح الزراعى هو الدليل الأول والدليل الأكبر على أن المواطن الصغير ، الفلاح الذى أهمل أمره منذ آلاف السنين ، قد وجد الآن الرعاية والعناية فى تملكه الأرض ؛ بعد اعدادها واصلاحها وادخالها فى دورة زراعية ، ثم ضمه الى جمعية تعاونية تعنى بمرافقه الخاصة والعامة مع تسويق محاصيله تسويقا تعاونيا يمنع عنه سيطرة الوسطاء والمرايين .

وانى أذكر كلمة رائعة لرئيسنا المحبوب جمال عبد الناصر عندما كان يوزع أراضى الاصلاح الزراعى على الفلاحين حيث قال :
« أنا جمال عبد الناصر أفخر بأن عائلتى فى بنى مر ما زالت

تعمل فى الأرض تفلح وتزرع ، وستستمر فى بنى مر مثلكم ، أنتم تعملون من أجل عزة هذا الوطن ومن أجل حريته وقوته ، واذا قلت
انى أحس باحساسكم وأشعر بشعوركم فلأن قلبى من قلبكم ودمى
من دمكم . »

أحد عشر عاما في حياة أمة من الأمم ، ليست بالفترة الطويلة ولكنها في حياة بلادنا تعادل عصرا كاملا . . . انها سنوات الحركة الدائبة التي أيقظت عوامل الحيوية الكامنة في هذه الأمة العظيمة . . . هي سنوات الخير والبركة على الريف المصرى .

التعاون :

أصبح التعاون أحد العمد التي يرتكن عليها المجتمع الديمقراطي الاشتراكي التعاوني في الجمهورية العربية المتحدة ، لذلك أخذت الثورة على عاتقها العمل على النهوض بالحركة التعاونية وتدعيمها بشتى الوسائل فأصدرت القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ المنظم للحركة التعاونية من قاعدتها في الجمعية المحلية ثم في الجمعيات المشتركة والعام في الاتحادات النوعية أو الاقليمية ، وأخيرا في اطار الاتحاد العام على أن يقوم بالتحويل بنك تعاوني الى جانب الجمعية العامة للتجار بالجملة والجمعية العامة لتسويق المحصولات .

وقد تبنت الدولة التعاون كوسيلة لبناء مجتمع أفضل ؛ اذ أن الحركة التعاونية في جوهرها حركة شعبية منبعثة من رغبة الشعب ومعمدة على نفسها في الادارة والاشراف والتمويل عن طريق اتحاداتها والجمعيات المشتركة والعام التي تكونها الجمعيات التعاونية على اختلاف أنواعها ، وسياستنا التعاونية سياسة انتاجية تعمل على دعم تمويل الانتاج وتسويقه وبيعه للمستهلكين ، كما أنها تعتمد على سياسة تخليص الزارعين من ربقة الوسطاء والمستغلين ، وتعتمد

الدولة في هذا الشأن على نظام الائتمان الزراعي والتعاوني الذي أخذت به اعتباراً من عام ١٩٥٧ .

ولقد أقامت الثورة ٣ مؤتمرات عامة للتعاون حضرها السيد الرئيس جمال عبد الناصر ، وألقى فيها خطاباً سياسية هامة .

كان أول هذه المؤتمرات في الأول من يونية عام ١٩٥٦ ، وفيه قال الرئيس : « ان التعاون هو الوسيلة الطبيعية للتخلص من الظلم الاجتماعي الذي يسيطر على حياة الفلاحين » ثم أوصى بتكوين الاتحادات التعاونية لتحمي الزارعين من الاستغلال ، ولتوفر لهم فرصة العمل متعاونين لتحقيق المصلحة والخير لهم جميعاً على حد سواء .

والثاني في ديسمبر عام ١٩٥٧ .

والثالث في نوفمبر عام ١٩٥٨ (١)

وكانت هذه المؤتمرات تهدف الى التوعية بالنظام التعاوني الذي أصبح دعامة ثالثة من الدعامات الثلاث التي تبنى عليها الدولة المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني .

ولم تقف جهود الدولة في ميدان التعاون عند هذا الحد ، بل شملت مشروعات الاسكان لذوي الدخل المحدود والمتوسط ، فشجعت قيام الجمعيات التعاونية لبناء المساكن ، ودبرت تمويلها عن طريق

(١) مجموعة اخترنا لك العدد ٦٦ (خاص) ثورتنا الاجتماعية

بنك الائتمان العقاري ، ويسنرت للجمعيات الحصول على الأراضي المملوكة للحكومة وبيعها لها بالسعر الاساسي ؛ ومنحت وزارة الاوقاف الجمعيات التعاونية لبناء المساكن الاراضي اللازمة لها .

واعفت الحكومة هذه الجمعيات ومساكن اعضائها من رسوم الشهر والتسجيل التي تبلغ في المتوسط ٨٪ من قيمة المسكن ، واكتفت باخضاعها لرسم شامل قدره خمسة جنيهات مهما كانت قيمة المسكن ، وصدر القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥٩ باقراض الجمعيات التعاونية لبناء المساكن على اساس جديدة تكفل استخدام انواع حديثة من التمليك كتمليك الطوابق والشقق ، كما اخذت بمبدأ تجزئة الضمان للعضو واجازة تحمل الحكومة فرق سعر الفائدة فيما يزيد على ٣٪ ووضع اساس نجاح هذه الجمعيات بتعليق اقراضها على تملكها للأراضي وتوزيعها على الأعضاء وايداعهم المبالغ الأولية التي يلتزمون أدائها ؛ كما حدد نسبة القروض التي تحصل عليها الجمعيات بما لا يدع مجالا لبناء فيلات فاخرة افساحا للمجال أمام ذوي الدخل المتوسطة دون اسراف ، فجعل الحد الأقصى للقرض في حدود ٧٠٪ من قيمة المبنى بحد أعلى قدره ١٥٠٠ جنيه .

كما صدر القانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٩ باشاء صندوق للتأمين على الماشية لتعويض أعضائه عن ماشيتهم في حالة نفوقها أو اعدامها أو ذبحها اضطراريا تعويضا فعلا يساوي ٧٥٪ من قيمتها مقابل قسط سنوي ضئيل ، وذلك بالاضافة الى الرعاية البيطرية لمواشي الأعضاء .

ويستهدف هذا القانون حماية الثروة الحيوانية في البلاد التي تقدر بحوالى ١٥٠ مليون جنيه من الثروة القومية •

ووجه نصيب وافر من حصيلة مخصصات الخدمات الاجتماعية المقتطعة من أرباح الجمعيات التعاونية ومن عائد معاملات غير أعضائها ومن قيمة فوائد أسهم عائد المتخلفين من أعضائها عن تنفيذ برامجها السنوية أو حضور جمعياتها العمومية ، ووجهت جميع هذه الحصيلة الى حالات الرعاية الاجتماعية في الريف ، وبهذه الحصيلة تؤدي الجمعيات التعاونية الجانب الاجتماعي في الحركة التعاونية •

اهتمت وزارة الشؤون الاجتماعية اهتماما كبيرا بناحية التمويل التعاوني باعتباره دعامة الحركة التعاونية ، فأعادت تنظيم بنك التسليف الزراعي والتعاوني على أسس تحقق الاشتراكية من حيث تمويله وإدارته ووظائفه وعلاقته بالزارعين وتطوير الضمان بالاكفاء بضمان المحصول ، كما دعمت الوزارة الاتحادات التعاونية بالخبرات الفنية والإدارية والتمويل كما دعمت الجمعية التعاونية للتجار بالجملة حيث اختصتها بتوزيع الكسب على الجمعيات التعاونية ، كما أولت الجمعية التعاونية للبترول اهتمامها في مجال الحفر والتنقيب والتوزيع •

واهتمت بالمؤتمرات التعاونية فأوفدت التعاونيين البارزين من رجال الاتحادات الى روسيا وألمانيا ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا والمجر لحضور هذه المؤتمرات ، كما عقد مؤتمر تعاوني لدول الشرق الأدنى في أكتوبر سنة ١٩٥٩ بالقاهرة تناول بالدراسة مختلف فنون التعاون •

وتتولى الدولة فى الوقت الحالى تنفيذ مشروعات تعاونيه كبيره وهى الائتمان الزراعى التعاونى والاسكان وتربية الماشية وتجساره علف الحيوان ونشر التعاون الصناعى والعناية بالثروة السمكية تعاونيا واعادة بنىان التعاون الاسـتهلاكى ودعم الجمعية التعاونيه للاتجار بالجملة والتطور بالخدمات الاجتماعيه فى الريف .

نصت المادة ١٦ من الدستور المؤقت على الآتى :

« تشجع الدولة التعاون وترعى المنشآت التعاونية بمختلف

صورها »

التعاون فى القطاع الزراعى :

عندما قامت الثورة أصبح التعاون من سمات الاصلاح الزراعى وكان نظام الائتمان الزراعى التعاونى مرحلة الانطلاق الأولى لدعمه وتطهرت الجمعيات من عناصر التحكم والسيطرة ، وأصبحت الادارة الديمقراطية من أهم خصائصها ، وسعت الجمعيات يساندها بنك التسليف الى أعضائها تقدم اليهم المزيد من الخدمات ، وتساهل لهم أساليب التعامل ، وأصبح الائتمان الزراعى ميسورا لكل حائز حتى لو كان مستأجرا ، يأخذ منه دون حائل من ضمانات أو اجراءات .

تطور ثورى جديد :

وكان هذا النظام تطورا ثوريا جديدا ، بدأ تطبيقه فى شكل

تجريبى سنة ١٩٥٧ فى ثلاثة مراكز ادارية ، وشجعت النتائج التى أظهرتها على تحويلها الى نظام يأخذ شكل برنامج يتم تعميمه فى جميع المراكز خلال خمس سنوات ، وكان من أهم النتائج التى حققها ما يلى :

♦ اتساع اطار الحركة التعاونية ، فزاد عدد الجمعيات وأصبح من سمات القطاع الزراعى وجود جمعية تعاونية فى كل قرية ، وأقبل الزارعون على عضويتها بعد أن أصبحت أداة قوية تسير حصولهم على حاجاتهم من الخدمات الائتمانية .

♦ أصبحت الجمعيات التعاونية مراكز لاشعاع الخدمات بعد أن وفر لها بنك التسليف الزراعى والتعاونى حاجة أعضائها وزودها بأجهزة للإرشاد والاشراف ، وأحكم نظم العمل بها بما يكفل العدالة فى الافادة من خدماتها .

♦ انتقلت الخدمات وفقا لهذا النظام الى الزارع فى قريته بعد أن كان يتنقل اليها ويتحمل الصعاب والأعباء فى سبيل الحصول عليها ، فزاد بذلك حجم السلف الممنوحة زيادة كبيرة وخاصة لصغار الملاك والمستأجرين .

التعاون وزيادة الانتاج :

وعندما اتجهت حكومة الثورة الى أسلوب التخطيط كوسيلة لتنمية الانتاج ومضاعفة الدخل القومى ، احتل النظام التعاونى دورا بارزا فى اطار هذه الخطة ، فتكونت مؤسسات تعاونية عامة فى

قطاعات الزراعة والصناعة والتمويل والسكان وغيرها ، وكان إنشاء هذه المؤسسات التعاونية منبعثا من رغبة الحكومة في خلق أجهزة فنية متفرغة لدعم التعاونيات ، وهدف هذا التدعيم مزدوج :

الأول - توسيع اطار الحركة التعاونية بنشر الجمعيات وزيادة العضوية فيها .

والآخر - زيادة كفاءتها حتى تكون أداة القطاع الخاص في التنمية وليتكامل في ذلك مع برامج القطاع العام في الخطة الخمسية.

بنك القرية :

ولجعل التعاون وثيقا ومباشرا بين بنك التسليف والجمعيات التعاونية ، قام البنك بإنشاء فروع له في القرى ، كل منها وحدة مستقلة تعرف ببنك القرية ، مهمته تأدية رسالة الائتمان الزراعي على مستوى القرية .

ولا يقتصر النظام التعاوني الذي تسعى الدولة الى تحقيقه على القطاع الزراعي ، بل هي تهتم أيضا بالنظام التعاوني في الانتاج أو التوزيع أو الخدمات ، وتشجع الحركة التعاونية بجميع أنواعها ومظاهرها من زراعية الى صناعية الى استهلاكية الى توزيعية الى منزلية ومدروسة .

وقد أصبح التعاون أساسا مكيئا لنظامنا الاقتصادي ، لأنه يمنع

الاستغلال والانتهازية ، ولما له في مجال الاستهلاك من ميزة توفير

السلع للمواطنين دون تعرضهم لأى استغلال ، ولما له فى مجال
التسويق من ميزة تحقيق سعر مجز للمنتج الصغير ، ولا تألو الحكومة
جهدا فى دعم أجهزة التعاون حتى يتحقق نفعه ويمتنع به التحكم
والاحتكار والانتهازية •

ولقد صدرت فى خلال السنوات الأخيرة مجموعة من القوانين
والقرارات الجمهورية والوزارية لاستكمال جهاز التعاون الذى
صدر به القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ٢٦٧/١٩٦٠
شأن المؤسسات العامة التعاونية ، والقرارات الجمهورية رقم ١٤٣١
بتحديد الجهات الادارية المختصة بالاشراف على الجمعيات التعاونية
ورقم ٢١٣٧ بشأن انشاء المؤسسة العامة التعاونية الزراعية ، ورقم
٢٣٤٧ بشأن انشاء المؤسسة العامة للتعاون الاستهلاكى ، ورقم
٢٣٤٨ بانشاء المؤسسة العامة للتعاون الانتاجى والقرار الوزارى رقم
٦٩ بالاتحاد النوعى لجمعيات تنمية الثروة الحيوانية (١) •

ويلاحظ أن الحركة التعاونية تنتشر وتمتد بازدياد هذه
الجمعيات والمؤسسات وتنوع نشاطها ، وأن التعاون يعتبر أفضل
وسيلة لمنع تحكم رأس المال فى التجارة والأسعار ولتمكين المستهلكين
من الحصول على حاجاتهم بأقل التكاليف ، ومن ثم تخفيض نفقات

(١) الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرى عام ١٩٦٠ •

المعيشة ، ولذلك أهمية كبيرة خصوصا بالنسبة للعمال وذوى الدخل المحدود ، فضلا عن خدمات التعاون فى الانتاج والتوزيع وتوفير الخدمات الاقتصادية والاجتماعية الاخرى .

غير أن نجاح الحركة التعاونية يقتضى أن تصل الادارة فى الجمعيات التعاونية الى مستوى من الكفاية يؤهلها لتأدية وظيفتها ، ولذلك تمت تلك الجمعيات بالائتمان الضرورى كما توجه المسئولين عنها وتقدم لهم الخبرة والمشورة .

ومن المقدر أن تحصل هذه الجمعيات على فروض للاستثمار فى سنوات الخطة الخمسية تصل الى حوالى ٣٠ مليون جنيه ، أما التسهيلات الائتمانية للأغراض الجارية فينتظر أن يصل مجموعها الى حوالى ٤٠ مليون جنيه (١) .

ان التعاون له آثار عميقة فى تماسك المجتمع حيث يكون

المجموع للفرد والفرد للمجموع .

التعاون والميثاق :

لقد بين « الميثاق » فى أبوابه الكثيرة الدور الهام الذى يمكن أن يقوم به التعاون فى النطاق السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، ان شر التعاون يخدم أهداف اشتراكيتنا التى تسعى لتحقيق الكفاية

(١) من خطاب السيد / نائب رئيس الجمهورية للتخطيط فى المؤتمر العام للاتحاد القومى عام ١٩٦٠ .

والعدل ، فعن طريق التعاون المحكم التنظيم يمكن زيادة الانتاج الزراعى وتجميع مجهود الحرفيين فى سبيل تحسين نشاطهم الانتاجى وتقويته ، كما يمكن عن طريقه اقامة تنظيم يعين على القضاء على الاحتكار والاستغلال فى ميدان التجارة الداخلية ، ويقيم توازنا سليما فى أسعار المنتجات ، يضاف الى ذلك انه عن طريق التنظيمات التعاونية يمكن العمل على زيادة المدخرات الشغية التى تسهم فى تمويل التنمية الاقتصادية .

فاذا كانت اشتراكتنا قد تمشت مع طبيعة ظروفنا ومع امكانيات الفلاح المصرى ، فوضعت مبدأ نشر الملكيات الفردية الزراعية الصغيرة ، فان دواعى زيادة الانتاج تحتم قيام الجمعيات التعاونية بدور هام فى تحقيق مزايا الانتاج الكبير لهذه الملكيات ، كما يجب أن يمتد التعاون من عملية توفير البذور حتى عملية تسويق الانتاج الزراعى وتصنيعه .

أما التعاون الانتاجى فهو الحل الملائم لمشكلات ضعف المنتجين الحرفيين ، والنهوض بمستوى الصناعات البيئية ، حتى يمكن رفع الدخل وتحسين مستوى الانتاج وزيادة كفايته ، كذلك يمكن التعاون الانتاجى فتح مجالات هامة فى ميدان التصنيع الريفى فى

أطار الجمعيات التعاونية الزراعيه ، أو عن طريق جمعيات خاسه ،
يكون هدفها زياده الانتاج والعماله (١) •

ان الاصلاح الزراعى الذى صدر قانونه الأول فى ٩ من سبتمبر

عام ١٩٥٣ كان العلامة الأولى ، بل الاعلان الأول للثورة الاجتماعيه

التي انتهت بقوانين يولية المجيده عام ١٩٦١ ، كما أن التعاون الزراعى

كان سندا قويا لكى يقوم الاصلاح الزراعى بدوره الناجح الفعال •

(١) الطريق الى الاتحاد الاشتراكى العربى للدكتور محمود
محمّد الجوهري ص (١٩)

الثورة الاجتماعية عام ١٩٦١

« المجتمع الحر مجتمع بلا حواجز بين الطبقات ولا امتيازات ولا شارات » .

لهذا أعلن الرئيس جمال عبد الناصر الثورة الاجتماعية في ٢٢ من يولية عام ١٩٦١ .

وقد حدد الهدف من قيام هذه الثورة حيث قال :

« ان هدفنا الاجتماعى هو تذويب الفوارق بين الطبقات ، والوصول الى مجتمع بلا طبقات تتساوى الفرص أمام الأفراد فيه ، ثم يكون لكل فرد بقدر عمله ، ذلك هو السبيل الوحيد الى الحرية الحقيقية ، فان الحرية لا تكون ، وكذلك الديمقراطية لا تكون مع الاقطاع والاحتكار والاستغلال » .

انها ثورة تهدف الى وضع صورة واضحة المعالم والقسمات للمجتمع أساسها الكفاية والعدل .

ثورة يولية سنة ١٩٦١ :

كانت ثورة يولية سنة ١٩٦١ .. الثورة الاجتماعية الحقيقية ونقطة الانطلاق نحو تطبيق اشتراكيتنا العربية ، فقد كان لا بد منها

لاستمرار دوران عجلة التغير الجذري في المجتمع على أساس
من الجدية ولصالح الشعب •

وبدأت مرحلة جديدة من أجل المستقبل ، ومن أجل البناء
الاشتراكي •

والمرحلة التاريخية الحاسمة ، لا يمكن أن ندفعها دفعة أخرى

في طريقنا الصاعد ، ولا يمكن أن نخطو بها خطوة أخرى للأمام

لكي نقيم المجتمع الذي نريده دون الاعتماد على سواعد كل مواطن

وكل هيئة وكل جماعة وكل فئة وكل طائفة ، واندماج كل القيادات

المختلفة مع قاعدتها العريضة في المجتمع •

علينا ، وقد وضحت أمامنا معالم الطريق ، وتطهرت أرضنا
تماما من كل دخيل ، وبدأت عملية اقتلاع جذور الرجعية والانتهازية
والاستغلال والاقطاع ، ونحن نظرق أبواب الثورة الاجتماعية أن.
نغير ما بأنفسنا أولا حتى يتم العمل الكبير على أساس نظيف يؤكد
النجاح •

لقد أصبح الآن هذا العمل الكبير من مسؤولياتنا جميعا ،

فالمجتمع مجتمعنا كلنا لا مجتمع فئة أو طبقة •

وعلى أن نسعى الى المجتمع الذي يرفع من مستوى معيشتنا ،

ويتجه بنا نحو اذابة الفوارق بين طبقاته ، ويقضى على جميع الأسس
النفسية الفاسدة التى كانت تقوم على الكراهية والبغضاء والحقد
والأنانية التى كانت سببا فى التطاحن والصراع بين أفراد المجتمع
وهيئاته •

علينا أن نسعى الى أن يحل محل هذه الأسس الشاذة غير
الطبيعية أسس أخرى قائمه على المحبة والتعاون والتسامح وانكار
الذات والعمل من أجل المجموع •

لقد صدرت القرارات الاشتراكية وبدأت الثورة الاجتماعية
تأخذ خطها المرسوم •

وبمعنى آخر •• لقد بدأت عملية التغير الجذرى الشاملة
الفعليه •

قوانين يولية سنة ١٩٦١ المجيدة :

اذا كانت ثورتنا السياسية قد حققت تحرير الوطن من الملكية
الطاغية المستبدة ، ومن الاستعمار الذى ظل يجثم فوق أرضنا أكثر
من سبعين عاما ، فان ثورتنا الاجتماعية قد حققت تحرير المواطن •

لقد كانت قوانين يولية عام ١٩٦١ المجيدة هى الاطار الواقعى
لحرية المواطن ، وهى التحقيق العملى للاشتراكية ، وعن طريق
هذه القوانين انتقلت اشتراكيّتنا نقلة هائلة نحو مجالات التطبيق
والتنفيذ مستهدفة مبدأيا الناصعين : الكفاية والعدل •

وقد عبر السيد الرئيس جمال عبد الناصر عن ذلك بقوله :
« هي أن تكون الثروة الوطنية شركة متكافئة بين أبناء الوطن
جميعا ، لا تستأثر بها القلة التي أتاحت لها الظروف فرصة الثروة
على حساب الكثرة المحرومة »

والكفاية تقتضي توجيه كل طاقات الأمة الى الانتاج في جميع
نواحيه ، كما أن العدل يقتضي أن يعود أثر الانتاج على المواطنين
جميعا ، لا تستأثر به فئة على حساب حرمان الغالبية العظمى من أبناء
هذا الشعب وقد اقتضى ذلك :

♦ تطوير الزراعة على أساس من الملكية الفردية للأرض في
نطاق الحد القانوني للملكية ، على أن يكون التعاون هو القوة الدافعة
المنشطة لعملية التطوير ، هذا الى جانب استخدام كل الوسائل
الحديثة المؤدية الى زيادة انتاجية الأرض .

♦ تطوير الصناعة على أساس وجود قطاع عام يملكه الشعب
بمجموعه وتعود فائدته عليه ، تكون مهمته القيام بالدور القيادي
البطلاني في فتح الآفاق الجديدة في الصناعة ؛ وفي دعم إمكانيات
التوسع على أساس المصلحة العامة الوطنية دون استغلال .

♦ الاهتمام بالخدمات في جميع مجالاتها وفي كل مسؤولياتها
سوف يستكمل صورة المجتمع الذي ترفرف عليه الرفاهية لضمان

الحقوق الطبيعية للمواطنين ، كما انه يساهم في زيادة فاعليتهم في حمل مسؤولياتهم في بنسب المجتمع الجديد ، لذلك وضعت الخطة الشاملة لضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات أو أقل ، واستمرار الضاعفة واعتبار ذلك أول الأهداف الوطنية لمواجهة زيادة الانتاج بتطور الزراعة والصناعة والخدمات حتى توفر العمل وتمنح كل مواطن حقا في ملكية الثروة الوطنية الى جانب حقه في عائداتها .

ولتحقيق ذلك كان لابد من بذل كل جهد لازالة كل المتناقضات الاجتماعية الناتجة عن وجود مصالح متضاربة للطبقات وذلك حتى يتفنى الى غير رجعة كل وهم في معاودة الاستغلال ، لأن في ذلك نهديدا للسلامة الوطنية ، وحتى يمنح كل فرد فرصة طليقة تتحرك فيها مواهبه ليعطى الوطن كل ما يقدر عليه من طاقة الفكر والعمل ، وثقا أنه ليس هناك حواجز طبقية تسد أمامه الطريق .

عن أجل هذا أصدر الرئيس جمال عبد الناصر القوانين الآتية :

• قانون بتوزيع أرباح الشركات على المساهمين والعمال يقضى

بتوزيع ٧٥٪ من أرباح الشركات على المساهمين و ١٠٪ توزع على العمال والموظفين و ٥٪ للخدمات الاجتماعية والاسكان و ١٠٪ خدمات اجتماعية مركزية أخرى للعمال والموظفين .

• قانون بالحد الأعلى للمرتبات يقضى بألا تزيد مجموع

المبالغ التي يتقاضاها أى شخص يعمل فى الدولة أو فى الشركات على خمسة آلاف جنيه •

• قانون بإشراك الموظفين والعمال فى مجالس الادارة ويقضى

بأن يكون ضمن أعضاء مجلس ادارة أية شركة أو مؤسسة عضوان ينتخبان ، أحدهما عن الموظفين والآخر عن العمال بالاقتراع السرى المباشر •

• قانون بتعديل الضريبة التصاعدية على الايراد العام ، الهدف

مه تقريب الفوارق الكثيرة بين الدخول واستثمار هذه الضرائب لمصلحة الشعب مع الغاء الضريبة الاضافية للدفاع المفروضة على وعاء الضريبة العامة على الايراد •

• قانون بتأمين جميع البنوك وشركات التأمين •

• قانون بتحديد ملكية الفرد فى ١٥٩ شركة وآخر بإشتراك

القطاع العام فى ٩١ شركة •

• قرار جمهورى بقصر تعامل القطاع العام مع القطاع العام

فى قطاع المقاولات ، على ألا يسرى هذا الحظر بالنسبة للأعمال

التي لا تزيد قيمتها على ٣٠٠٠٠٠ جنيه بشرط عدم تجزئة العمليات •

♦ قانون بتنظيم منشآت تصدير القطن بالاقليم الجنوبى “

وفانون آخر بنقل ملكية منشآت مكابس القطن الى الدولة •

♦ قانون باسقاط الالتزام عن شركة ليون بالاسكندرية وآخر

باسقاط الالتزام عن مرفق ترام القاهرة •

♦ قانون يمنع تعيين أى شخص فى أكثر من وظيفه واحده،

سواء فى الحكومة أو فى المؤسسات العامة والشركات •

♦ قانون بجعل الحد الأقصى للملكية الزراعية مائة فدان •

♦ قانون باعفاء المتفعين بقانون الاصلاح الزراعى من نصف

الأقساط والفوائد المستحقة عليهم •

♦ قانون بتعديل الضريبة على العقارات المبنية “ وآخر بتخفيض

ايجارات المساكن وذلك للحد من اقامة المساكن الفاخرة وتشجيع

انشاء المساكن الاقتصادية ولتخفيف أعباء المعيشة عن المواطنين •

♦ قانون بتنظيم تشغيل العمال فى المؤسسات الصناعية وآخر

بتحويل وزير الصناعة سلطة تحديد أحجام الانتاج ومدد دوريات

العمل •

• قانون بقصر عضوية مجالس الشركات على شركة واحدة

• جعل مكافأة الأعضاء مقصورة على بدل حضور الجلسات •

أهداف ثورتنا الاجتماعية من الميثاق :

يقول الميثاق في الباب السابع « الانتاج والمجتمع » ما يأتي :

« ان الانتاج كله للمجتمع ، في خدمته ولتحقيق سعادته ولتأمين الرفاهية وتوفيرها لكل فرد فيه ، والمجتمع ليس وضعا شائنا •

ان المجتمع انما : هو كل انسان فرد يعيش على تربة الوطن وترتبط آماله مع آمال غيره من المواطنين من أجل غد عزيز لهم جميعا وللأجيال القادمة من أبنائهم وحفدتهم ؛ وغاية الانتاج الحقيقية هي توفير أكبر قدر ممكن من الخدمات لتكون أعلام الرفاهية التي ترفرف على المجتمع كله •

وبقدر اتساع قاعدة الانتاج ، وبقدر الاستثمارات الجديدة من المدخرات الوطنية التي يمكن أن تضاف إليها بالعمل الوطني مع كل يوم تتفتح آفاق جديدة لتكافؤ الفرصة بين المواطنين • •

ان تكافؤ الفرص وهو التعبير عن الحرية الاجتماعية يمكن

تحديده في حقوق أساسية لكل مواطن ينبغي تكريس الجهد

لتحقيقها وهي :

١ - رعاية صحية :

حق كل مواطن في الرعاية الصحية بحيث لا تصبح عبء

الرعاية علاجاً ودواء مجرد سلعة تباع وتشتري ؛ وإنما تصبح حقاً مكفولاً غير مشروط بشئ مادي ، ولا بد أن تكون هذه الرعاية في متناول كل مواطن ، في ظروف ميسرة وقادرة على الخدمة ، ولابد من التوسع في التأمين الصحي حتى يظل بحمايته كل جموع المواطنين .

٢ - حق في التعليم :

حق كل مواطن في العلم بقدر ما يتحمل استعداده ومواهبه ؟

ان العلم طريق تعزيز الحرية الإنسانية وتكريمها ؟ كذلك فإن العلم هو الطاقة القادرة على تجديد شباب العمل الوطني وإضافة أفكار جديدة إليه كل يوم ، وعناصر قائمة جديدة في ميادينه المختلفة .

٣ - حق في العمل :

حق كل مواطن في عمل يتناسب مع كفايته واستعداده ومع

العلم الذي حصل عليه ، ان العمل فضلاً عن أهميته الاقتصادية في حياة الإنسان - تأكيد للوجود الإنساني ذاته ، ومن المحتم في هذا المجال أن يكون هناك حد أدنى للأجور يكفله القانون ؛ كما أن هناك بحكم العدل حداً أعلى للدخول تتكفل به الضرائب .

٤ - تأمينات اجتماعية :

ان التأمينات ضد الشيخوخة وضد المرض لا بد من توسيع

نطاقها بحيث تصبح مظلة واقية للذين أدوا دورهم في النضال الوطني وجاء الوقت الذي يجب أن يضمنوا فيه حقهم في الراحة المكفولة بالضمان .

من هنا نتبين أن تكافؤ الفرص كما حدده « الميثاق » لا يعنى فقط أن يكون لكل مواطن نصيب عادل من الثروة الوطنية ، بل هو يحدد حقوقا أساسية لكل مواطن في الرعاية الصحية وفي التعليم وفي العمل وفي التأمينات الاجتماعية مما يجعل الطريق الى الحرية الاجتماعية ممهدا للوصول الى الاشتراكية العربية بدعائها من الكفالة والعدل ، محققا لأهداف ثورتنا الاجتماعية .

المرأة والأسرة والشباب :

ان الثورة الاجتماعية التي يعيشها مجتمعنا الآن تعمل بكل طاقاتها وامكانياتها للوصول الى أهدافها المرسومة ، وهي لا تكتفى في هذا المجال بقوى التحالف الوطني من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية ، بل نهى تعمل على تكوين النواة الصالحة لحمل أمانة المستقبل ، وذلك بوضع التخطيط الكامل للأفائة من جهود المرأة وقوة الشباب ، كما ترعى الطفولة وتعمل على حماية الأسرة بما يكفل البناء الاجتماعى السليم ، ويمكن تلخيص ما جاء بشأنها في الميثاق بالآتى :

المرأة :

« ان المرأة لابد أن تتساوى بالرجل ، ولا بد أن تسقط بقايا

الأغلال التي تعوق حركتها الحرة حتى تستطيع أن تشارك بعمق وإيجابية في صنع الحياة ، » .

الميثاق :

ان المرأة والرجل صنوان متعاونان في مجالات الحياة ، ان المساواة بين المرأة والرجل في نطاق الدين والشريعة أمر ضروري حتى يقوم المجتمع سليما قويا ، ولا شك أن الأغلال التي اصطنتتها عصور الظلم والتخلف حول المرأة يجب أن تتحطم وأن تزول (١)

ان العمل من حق المرأة ، ومن واجب المجتمع أن يهيئ للمرأة فرص العمل وظروفه ، وأن يدعم هذه الفرص دائما بما يصون المرأة ، ويحفظ عليها كرامتها ، ان العمل الشريف المنتج يعصم المرأة من الزلل ويجنبها التعرض للمتاعب وهو في الوقت نفسه اسهام في زيادة الانتاج .

ان واجب المجتمع أن يهيئ الأجواء الصالحة لكي تباشر المرأة أعمالها وواجباتها ، كما أنه من الواجب أن توفر الظروف والأسباب التي تجعل المرأة تحسن التوفيق بين نصيبها في العمل وبين واجباتها الأساسية في ميدان الأمومة والأسرة .

(١) تقرير الميثاق « المحضر الرسمي ص ٧٩ »

ان المرأة كلما نالت مزيدا من الحقوق طالبتها المجتمع بمزيد من الواجبات والتبعات ، ومن الطبيعي أن يستحث المجتمع جهود المرأة الواعية ، لكي تؤكد بالخطوات العملية أنها حين تؤثر في مجتمعها تأثير الخير والبر تؤثر فيه باعتبارها إنسانة وشقيقة وزميلة للرجل تشارك ايجابيا بما يعود على الأسرة وعلى الجيل الصاعد وعلى المجتمع كله بالنفع والخير والكفاية .

الأسرة :

« ان الأسرة هي الخلية الأولى للمجتمع ، ولا بد أن تتوافر

لها كل أسباب الحماية التي تمكنها من أن تكون حافظة للتقليد الوطني ، مجددة لنسيجه ، متحركة بالمجتمع كله ومعه الى غايات النضال الوطني . .

الميثاق

ان الأسرة هي أساس المجتمع ، وهي الخلية الأولى التي يتكون منها بناء الأمة ، لذلك كانت عنايتنا بالأسرة تحقيقا للعناية بالأمة كلها ومن الواجب أن نعمل دائما على دعم روابط الأسرة على أساس من الدين والأخلاق والوطنية ، وأن نعمل على زيادة الحقوق الأسرية المعنوية والمادية (١) .

الطفولة :

« ان الطفولة هي صانعة المستقبل ، ومن واجب الأجيال العاملة

(١) تقرير الميثاق « المحضر الرسمي ص ٨٠ » .

أن توفر لها كل ما يمكن لها من تحمل مسؤولية القيادة بنجاح ،
الميثاق .

ولما كانت الطفولة هي الثمرة الاصيله والجيله للأسره ، فانه
من اللازم أن تتضاعف العناية بها ، عن طريق الوقاية والرعاية ، وأن
يعتبر اهمال الطفولة بجميع صوره اعتداء على المجتمع نفسه متمثلاً
في امتداده الحيوى الذى يجب أن يكون امتداداً صحيحاً قوياً يستمد
قوته من تنظيم الاسرة وتحسينها ضد التمزق والتشرد ، ويجب أن
بوفر المجتمع لأبناء الجيل الصاعد عوامل الأمن والسعادة والقوة (١)

ان المرأة هي نصف المجتمع والشباب هو أكبر الحياة له ،
كما أن الطفولة هي التى نستحمل أمانة المستقبل ، من هنا كان هدف
نورتنا الاجتماعية أن يعمل المجتمع برجاله ونسائه وشبابه وأطفاله
فى عملية الزحف المقدس سعياً الى الحرية والاشتراكية والوحدة .

تأمين الثورة الاجتماعية :

ان الثورة الاجتماعية التى قامت فى يولييه عام ١٩٦١ ، نحتاج
الى تأمينها ، ضد العناصر المعتدية من الخارج ، وضد الرجعية
المقهورة من الداخل ، وقد وضع الرئيس جمال عبد الناصر مبادئ
لهذا التأمين ، أساسه التنظيم الشعبى الجديد ، والجيش الوطنى
القوى حيث قال :

(١) تقرير الميثاق « المحضر الرسمى ص ٨٠ »

• لا بد لنا الآن - سلامة النضال الشعبى - أن نقاتل الاستعمار

فى قصور الرجعية ، وأن نقاتل الرجعية فى أحيضان الاستعمار .

لقد أردناها ثورة بيضاء من أجل العدل ، ولم يتورعوا أن يجعلوها حمراء ملطخة بالدم استمرارا فى الظلم واستبقاء له ، كنا نحلم بأن ينبض الثورة بقلب رحيم ، ولكن الرجعية لم تتدخل عن طبيعتها العدوانية ، ولم تتردد فى اتباع أية وسيلة الى غاياتها المستنعاة الشرسة حتى وسيلة القتل ، واستغلت الرجعية التى نركبت لها لتضرب الشعب ولتخرب ولتدمر ، ولهذا نحن فى حاجة الى التنظيم الشعبى ليكون أداة ثورية للجماهير الوطنية وحدها صاحبة الحق والمصلحة فى التغير الثورى ولحمايتها والدفاع عنها ، ونحن نريد جيشا وطنيا من أجل حماية الشعب ، ومن أجل حماية أهداف الشعب ، ومن أجل وضع أهداف الشعب موضع التنفيذ ، جيشا وطنيا يحمى الديمقراطية السليمة التى نريدها وننادى بها . • ويقول « الميثاق » فى الباب السابع « الانتاج والمجتمع » ما يأتى :

• ان هذا المجتمع الجديد الذى يبنيه الشعب العربى فى مصر

على دعائم الكفاية والعدل ، يحتاج الى درع واقية من عالم لم تصل

• مبادئه الأخلاقية الى مستوى تقدمه العقلى .

ان دور القوات المسلحة فى الجمهورية العربية المتحدة هو

أن تسمى عملية بناء المجتمع ضد الأخطار الخارجية ، كما أنه يتعين

عليها أن تكون مستعدة لسحق كل محاولة استعمارية رجعية تريد
أن تمنع الشعب من الوصول الى آماله الكبرى . .

ان ثورتنا الاجتماعية التي قامت في يولية عام ١٩٦١ نستند في
حمايتها الى الاتحاد الاشتراكي العربي الذي سيقومه التحالف الوطني
الذي يضم قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود
والمثقفين والرأسمالية الوطنية ، والذي سيتخذ من « الميثاق الوطني »
دليلا للعمل الثوري ومن الجيش الوطني القوى درعا واقية له .

خطوات نحو الاشتراكية العربية

رسالة المجتمع الاشتراكي :

قال الرئيس جمال عبد الناصر عن رسالة المجتمع الاشتراكي ما يأتي :

• لم تكن شريعة العدل - شريعة الله - تسمح بأن يكون الغني

ارثا ، وبأن يكون الفقر ارثا ، وبأن تكون الصحة ارثا ويكون المرض

ارثا ، وبأن يكون العلم ارثا ، وبأن يكون الجهل ارثا ، وبأن تكون

الكرامة الانسانية ارثا ، وبأن يكون الذل الانساني ارثا .

- ان شريعة العدل - شريعة الله - ترفض ذلك وتأباه .

الاشتراكية عقيدة :

يقولون : ان اشتراكيتنا نظام وسط بين الأنظمة ، وانه نظام ابتكرناه ، ولكن بما أن لنا شخصيتنا المستقلة ؛ فذلك ينبغي أن يكون لنا نظام اجتماعي مستقل .

ان العقائد الاجتماعية لاستقر وثبت لمجرد أنها اختراع خاص

للمنادين بها لم يقلدوا به أحدا ولم يسيروا به في ركاب غيرهم ، انما

ثبت العقائد الاجتماعية حين تكون تعبيراً عن قلوب أصحابها وعقولهم
وأرواحهم .

ان قلب الأمة هو امانيتها ، وعقل الأمة هو حاضرها ، وروح
الأمة هو تاريخها وليس في وسع المرء أن يقف موقفاً وسطاً بين قلبه
وعقله وروحه ، كذلك ليس في وسعه أن يخترع فيها ويصنع ،
وانما مزيج القلب والعقل والروح لأية أمة أى ماضيها وحاضرها
ومستقبلها - هو الذى يتفاعل ليكون فى نهاية الأمر عقيدتها
الاجتماعية أو هكذا ينبغي أن يكون .

فليست عقيدتنا وسطاً بين العقائد ، وانما هى التطور الطبيعى الى
مداها ، كذلك ليست هى اختراعاً تنفرد به ، وانما هى التعبير الأصيل
عن ظروفنا الخاصة ، لذلك يجب أن يعمق اقتناعنا بها كعقيدة واعية
فاهمة .

لقد عملت الثورة على تصفية الصراع الطبقي الحاد ، وذلك
بتذويب الفوارق الضخمة بين الطبقات ، وازالة الخلاف بين فئات
الناس فى المجتمع حتى أصبح مجتمعنا بكل ملامحه ، اشتراكياً
ديمقراطياً تعاونياً .

اشتراكى ... لأن الاشتراكية هى الوعى الذى لا مفر منه
لتحقيق العدل ، فكان توزيع أراضى الإصلاح الزراعى والاراضى

المستصلحة ، وكذلك سيكون توزيع الأراضي الناجية عن برامج
زيادة المساحة المزروعة باستغلال فائض مياه النيل أو إقامة السد
العالي أو الآبار الجوفية ، توزيعها وليس بيعها ، لأن بيعها سوف
يؤدي إلى أن يمتلكها الذين يملكون ؛ على حين أن هدفنا الاشتراكي
أن يملك الذين لا يملكون .

وكذلك كان الاتجاه إلى وجود قطاع عام في الصناعة يشارك
في ملكية المؤسسات الكبرى وسيطر على مصادر القوة الرئيسية
كالكهرباء والبتروول مثلا . .

ديمقراطي . . . ذلك لأن الشعب هو القوة الوحيدة القادرة

على تحقيق أمانه من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن جسامه المهمة

نحتاج إلى مشاركة واسعة المدى في العمل لها ، من هنا جاء التفكير
في الاتحاد القومي كأداة لتحقيق الديمقراطية اللازمة مع الوحدة
الوطنية ، وكان هدفه تعبئة جميع القوى الوطنية لدفع التطور نحو
التقدم بأقصى سرعة وبكل طاقة ؛ ثم جاءت بعد ذلك فكرة الاتحاد
الاشتراكي العربي حتى يمكن أن يحمل الرسالة على أسس أكثر
فاعلية لتحقيق حكم الشعب بالشعب بعيدا عن الرجعية التي تسلت
إلى تشكيلات الاتحاد القومي في الماضي .

تعاوني . . . لأن التعاون هو وسيلة تنظيم النشاط الخاص

وتدريبه والمحافظة عليه ، سواء في الزراعة أو في الصناعة ، فلم

يكن من المعقول مثلا أن تكون الاشتراكية هي مجرد تحويل الأجير الى مالك أرض ، وانما الاشتراكية الحقيقية تتأكد حين يواصل التعاون دوره بعد توزيع الأرض على مالكيها الجديد فيوفر له كل احتياجات الانتاج ويحميه من الاستغلال .

وكذلك الحال في الصناعة ، فان الاشتراكية ليست مجرد تشجيع أصحاب الحرف والصناعات الصغيرة ، بل ان الاشتراكية الحقيقية تتأكد حين يتحول هذا التشجيع الى حماية تعاونية ، تستهدف تسهيل الحصول على المواد الخام وتصريف الانتاج دون التعرض للمضاربة والاحتكار .

من هنا نستطيع أن نصل الى تحليل منطقي لمبدئنا « الاشتراكية الديمقراطية التعاونية » هو أن الاتحاد الاشتراكي أصبح الحل الوحيد لمشكلة دفع التطور نحو التقدم بأقصى سرعة وبكل طاقة على أساس ديمقراطي يؤكد حكم الشعب بالشعب ، وفي الوقت نفسه فان الاشتراكية والتعاون هما الحل لمشكلة إعادة قوانين العدالة بين المواطنين وخلق فرص المساواة أمامهم . (١)

(١) ديمقراطيتنا في الميثاق للدكتور محمود محمد الجوهري.
ص (٩) .

ولكن كيف حققنا التطور في خلال الأحد عشر عاماً الماضية
للاجتماع بالاشتراكية العربية نحو هدفها المرسوم ؟

كانت العلامة الأولى في تحديد الملكية وفانون الاصلاح

الزراعى عام ١٩٥٢ وتوزيع الاراضى على المعدمين وتحويل الاجراء

الى ملاك ؟ وكانت الخطوة العملية « الثانية » هى عمليات التأميم التى

بدأت بتأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ ؛ وانتهت بعمليات التمصيل التى

تمت عام ١٩٥٧ - كل هذه كانت خطوات نحو الاشتراكية العربية؛

الى أن انتهت بقوانين التعاون المتعددة ؛ ثم قوانين يولية عام ١٩٦١

المجيدة التى حققت الثورة الاجتماعية التى كنا نسعى الى تحقيقها

منذ اليوم الأول للثورة فى ٢٣ من يولية عام ١٩٥٢ ؛ ثم جاء الميثاق

الوطنى « فرسم الطريق الى الاشتراكية واعادة التنظيم الشعبى على

أساس ان يحمل اسم « الاتحاد الاشتراكى العربى » وكانت هذه

التسمية كافية لتؤكد أننا نسير الى الاشتراكية العربية بكل طاقاتها

وامكانياتها حتى نحقق مجتمع الكفاية والعدل الذى أصبح الهدف

الأصيل لاشتراكيتنا .

مجتمع ما قبل الثورة :

كيف كان مجتمعنا الذى عشنا فيه قبل الثورة ؟

من ناحية أحزاب متعددة .. حكم فاسد .. أهواء وأطماع
شخصية .. الأنانية والفردية تسيطر على البلاد .. احتكار قسمة
معيه لحكم الشعب ؛ استعمار يعمل على تخلف البلاد .. فوارق
مخيفه بين الطبقات .. تفاوت فى الرزق وفى مستوى المعيشة وفى
الثقافة وفى التعليم وفى الصحة ؛ وفى كل ما يمس البناء الاجتماعى •

ومن ناحية أخرى .. ضغط وكبت من الطبقات العليا على
ما دونها من الطبقات لكيلا تجد متفلسا للنهوض أو تجد القدرة
والقوة والحرية للمقاومة والمطالبة بحقوقها فى حياة إنسانية حرة كريمة
ثم .. انحلال خطير فى الطبقة الحاكمة .. بذخ واسراف
واستغلال •

ثم .. انعزال بعض الفئات .. وتفشى الجمود فى الأفكار •
والجهاز الحكومى يسير فى تيار خطير ؛ يجرف معه مصالح
الجساهير وفى كلمات بسيطة يمكن تلخيص ما كان عليه جهاز الدولة
فى أنه : روتين قاتل ؛ ورشوة وتلاعب وتهريب وتزوير واهدار
لحقوق الشعب •

جهاز يخدم قلة على حساب الكثرة .. جهاز فى خدمة الاغنياء
والأثرياء وأصحاب السلطة والنفوذ على حساب الفقراء والمحتاجين
والضعفاء •

مجتمع منحل .. لا مسئولية ولا خلق ولا ضمير ولا حساب،

وانما مصالح الناس ضائعة وشئونهم مهمة ؛ وأمورهم في يد فئة
مستهترة انتهازية مغرضة •

هكذا كانت الحال •• وهكذا أراد لنا الاستعمار وأعوانه من
الرجعيين والاستغلاليين والاقطاعيين والنفعيين •

ثم كانت السلبية القتلة •• التي أدت بنا الى التراخي والكسل
والتواكل •• تدعم الفساد الذي استشرى وتغلغل في كل أمر من
أمورنا وكان من الصعب بل من المستحيل القيام بعمليات الإصلاح
•• بل كان هناك يأس تام •• وكدنا نسقط في الهاوية •

لذلك اتخذت الثورة الطريق الاشتراكي ؛ لكي ترفع الأثقال
عن كاهل الجماهير الشعبية ؛ أثقال الماضي البغيض من استبداد وظلم
ولكي تقضى على كل المظالم الاجتماعية والمتناقضات التي ورثناها من
الأجيال الماضية ومن عهود الاستعمار والرأسمالية ؛ وأخيرا لكي
تقضى على الجمود والسلبية •

الاشتراكية العربية :

كثيرا ما تفهم الاشتراكية فهما خاطئا •• وأوجه الفهم الخاطيء
كثيرة ومتعددة •• ولعل أهمها هو فهمها على أساس أنها نظام
اقتصادي فقط لا يمس النواحي الأخرى في حياة الفرد والمجتمع (١)

(١) من محاضرة للسيد/ كمال رقت وزير العمل عام ١٩٦٢
في جريدة أخبار اليوم •

فلاشتراكيه تقدم حلولاً اقتصاديه لمسائل كثيره تتعلق بالإنسانج والاستهلاك وتوزيع الثروة والملكية العامة وأحوال العمال وشروط العمل وما الى ذلك . . ولكن هذه الحلول جميعها ما هي الا ناحية واحدة من نواحي الاشتراكية ، وفهمها على هذا الأساس وحده فهم خاطيء لا ينفذ الى الأعماق بل يتجاهل الأسس التي تقوم عليها والآفاق البعيدة التي تذهب اليها .

فلاشتراكية العربية . . ليست مذهباً اقتصادياً فحسب ؛ وإنما هي أيضاً مذهب إنسانى . . مذهب للحياة ومذهب للفهم . . . وهي بعد ذلك أسلوب للحياة وأسلوب للفهم تتناول جميع أوجه النشاط التي في المجتمع سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية . . فالفرد لا يكون اشتراكياً بمجرد أنه يعيش في ظل نظام اشتراكى . . وإنما لكي يكون اشتراكياً عليه أن يفهم الحياة وأن يعمل في الحياة وأن يكافح في الحياة . . فالمجتمع الاشتراكى هو مجتمع العمل والكفاح .

وعلى هذا فحينما نؤمن بالشعب وبكثله الكادحة ؛ وحينما نؤمن بأنهم الغاية والوسيلة والأداة في الوقت نفسه . . وحينما ندرك أن لكل فرد من أفراد الشعب حقاً في أن تهيأ له ظروف الحياة الإنسانية من اقتصاد وسياسة وثقافة وصحة وعلم . . الخ . . وحينما ندرك أن كرامة الفرد والاستغلال لا يمكن أن يلتقيا . . نكون قد خطونا أولى خطواتنا نحو الاشتراكية . .

والاشتراكية العربية ليست رداء يلبسه الفرد في المناسبات

ووفق الظروف • والمجتمع الذي اعتنق الاشتراكية عليه أن يسير

في الطريق الى نهـايته ؛ وعليه أن يعرف انه ليس هناك محاط

للقوف ؛ وعليه أن يخلق الانسان الاشتراكي ماديا وأخلاقيا ؛ ذلك

الانسان الذي سيقوم على أكتافه المجتمع العربي الاشتراكي :

فلاشترابية •• أسلوب انساني قبل كل شيء •• ولا بد أن

يكون نابعا من القلوب •

والاشترابية •• هو الذي يفنى في سبيل المجموع وأن يضحى

بنفسه •• وينكر ذاته •

والاشترابية يجب أن يحس باحساسات الناس ويشعر

بشعورهم ويتألم ويعمل على التخفيف عنهم •

الاشترابية هو الذي يترجم رغبات الناس الى أفعال وإلى

حقائق ؛ وهو القادر على تحويل الأحلام الى واقع حي ••

هو الانسان الذي لا يقف جامدا متحجرا مرتبكا أمام العقبات

•• وإنما هو الذي ينطلق ويتخطى العوائق والحوادث مهما كانت

•• وهو الذي يذيق نفسه من أجل مجموع الشعب •

وهذا الواجب لاعداد الرجل الاشتراكي يفرض علينا أن نبادر الى انفاذ عملية التغير النفسى حتى لا تكون سببا مباشرا فى تعطلنا أو الحد من قوة المد الثورى والنمو الثورى اذا أهملنا أو بدأنا فيها متأخرين ..

يجب أن نبدأ من الآن .. فى كل مكان وفى كل قطاع وعلى جميع المستويات فى وقت واحد وبطريقة ثورية وبقوانين ثورية أيضا .. من الأسرة ومن البيت .. من المدرسة ومن المكتب ومن الحقل ومن المصنع ومن المتجر ومن الشارع •

وعلىنا أن نضع فى اعتبارنا أن عملية التغير النفسى كان يجب أن تتم قبل ذلك بكثير ؛ وكان يجب أن نسبق بها جميع عمليات البناء الاشتراكى الأخرى • فنحن كما قال الرئيس جمال عبد الناصر: « يجب أن ندخل فى معارك مع أنفسنا ؛ وتغلب على نقاط الضعف »

فينا • (١)

ان عملية التغير النفسى .. هى اللوحة الرائعة البارزة التى سيرها العالم ، وسيحكم بها على عملية التغير الجديد لمجتمعنا •

نريد أن نضرب المثل على أننا شعب استطاع بارادته ويايمانه وبثقته فى نفسه أن يقوم بعملية تحويل أكبر ؛ ويغير أسس مجتمعه مدى السنين .. وان فى قدرته أن يهيء الجو النفسى العام داخل

(١) مصطفى المستكاوى - التطبيق الاشتراكى - ص (٧٢) •

الجمهوريه للسير فى طريق الخير والرخاء والتعاون والتعامل
الانسانى المبني على الخلق الاشتراكى •

ان عملية التكوين النفسى للمجتمع تتطلب منا قوة خلقية :
وتتطلب منا أن نجابه الموقف بشجاعة ؛ وان نتقبل الخطأ ونعمل على
تلافيه ؛ وان نتدارك الاهمال بسرعة ، وألا نسمح لأنفسنا بأن نعود
الى الوراء أو نتخلف عن ركب الحضارة الانسانية بأية حال •
علينا أن نحاسب أنفسنا ؛ وأن يكون الضمير هو الحكم فيما
نبذل من جهد •••

نم •• لماذا نخاف ؟ •• ان « الرجل الاشتراكى » بمفهوم هذه
الكلمة الذى يعمل بشرف - ويضع المصلحة العامة فوق كل اعتبار -
لن يخشى شيئا ••

والفرد الذى لا يستغل منصبه أو وظيفته أو عمله لا يخشى
صدور أى قانون أو ميثاق يساهم فى ازدياد قوة الدفع نحو بناء
المجتمع ونحو الايجابية فى التطبيق الاشتراكى •

والمواطن الذى يعمل بضمير ؛ ويحاسب نفسه ويراقب عمله
والذى يصمم على أن يكون قدوة حسنة لغيره لن يهتم اطلاقاً صدور
أية تشريعات أو اجراءات تهدف الى التغيير النفسى للمجتمع وتنظيم
علاقاته مع الآخرين أو تنص على كيفية القضاء على التلاعب والاهمال
والتزوير والغش والاستغلال والانحراف عن الطريق الاشتراكى
السليم •

فما دامت المبادئ هي الأساس وهي انحصار في العمل ؛
وما دامت الأخلاق هي التي تحكمنا وتنظيم العلاقات بيننا ؛ فلن يظلم
أحد ولن يغبن .

فلسفتنا الاشتراكية في « الميثاق » :

لقد رسم الميثاق فلسفتنا الاشتراكية في بين من أبوابه هما
الباب السادس تحت عنوان « في حتمية الحل الاشتراكي » والباب
الثامن تحت عنوان « مع التطبيق الاشتراكي ومشاكله » واني أسجل
هنا بعض الفقرات الهامة التي تحدد خطواتنا نحو اشتراكيته
العربية .

« ان الحرية الاجتماعية طريقها الاشتراكية .

ان الحرية الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق الا بفرصة متكافئة
أمام كل مواطن في نصيب عادل من الثروة الوطنية .

ان ذلك لا يقتصر على مجرد إعادة توزيع الثروة الوطنية
بين المواطنين ؛ وانما هو يتطلب أولا وقبل كل شيء توسيع قاعدة
هذه الثروة الوطنية بحيث نستطيع الوفاء بالحقوق المشروعة لجماهير
الشعب العاملة .

ان ذلك معناه أن الاشتراكية بدعائيتها - الكفاية والعدل - هي

طريق الحرية الاجتماعية .

ان الحل الاشتراكي لمشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي

في مصر ؛ وصول بوزي الى التقدم لم يكن اقتراضا فائما على الانتقاء
الاختياري ؛ وانما كان الحل الاشتراكي حتمية تاريخية فرضتها
الواقع وفرضتها الآمال العريضة للجماهير ؛ كما فرضتها الطبيعة
المتغيرة للعالم في النصف الأخير من القرن العشرين . »

» ان العمل من أجل زيادة قاعدة الثروة الوطنية لا يمكن أن
يترك لعفوية رأس المال الخاص المستغل ونزعاته الجامحة .

كذلك فإن إعادة توزيع فائض العمل الوطني على أساس من
العدل لا يمكن أن يتم بالتطوع القائم على حسن النية مهما صدقت .
ان ذلك يضع نتيجة محققة أمام ارادة الثورة الوطنية لا يمكن
غير الوصول اليها أن تحقق أهدافها ؛ وهذه النتيجة هي ضرورة
سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج وعلى توجيه فائضها طبقا
لخطة محددة .

ان هذا الحل الاشتراكي هو المخرج الوحيد الى التقدم
الاقتصادي والاجتماعي وهو طريق الديمقراطية بكل أشكالها
السياسية والاجتماعية .

ان سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج لا تستلزم تأمين كل
وسائل الانتاج ولا تلغى الملكية الخاصة ؛ ولا تمس حق الارث
الشرعي المترتب عليها ؛ وانما يمكن الوصول اليها بطريقتين :

الأول - خلق قطاع عام قادر على أن يقود التقدم في جميع

المجالات ؟ ويتحمل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية .

والثاني - وجود قطاع خاص يشارك في التنمية في إطار

الخطة الشاملة لها من غير استغلال ؟ على أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعين مهيمنة عليهما معا .

ان ذلك الحل الاشتراكي ؟ هو الطريق الوحيد الذي يمكن أن تتلاقى عليه جميع العناصر في عملية الانتاج على قواعد علمية وانسانية تقدر على مد المجتمع بجميع الطاقات التي تمكنه من أن يصنع حياته من جديد وفق خطة مرسومة مدروسة وشاملة .

• ان قوانين يوليو سنة ١٩٦١ بالعمل الاشتراكي العظيم الذي

حققته - تعد بمثابة أكبر انتصار توصلت اليه قوة الدفع الثوري في

المجال الاقتصادي .

ان هذه القوانين - امتدادا لمقدمات سبقتها - كانت جسرا عبرته

عملية التحول نحو الاشتراكية بنجاح منقطع النظير .

ان هذه المرحلة الثورية الحاسمة ما كان يمكن اتمامها بالكفاية التي تمت بها وبالجو السلمي الذي تحققت فيه لولا قوة ايمان الشعب ولولا وعيه ولولا استجماعه لكل قواه في مواجهة

حاسمة من الرجعية استطاع فيها أن يقتحم عليها جميع مواقعها المنيعه؛
ويؤكد سيادته على مقدرات الثورة في بلاده .

ان قوانين يوليو المجيدة ؛ والطريقة الحاسمة التي تمت بها ،
والجهود الموفقة الشجاعة التي بذلها مئات الألوف من أبناء الشعب
العاملين في المؤسسات التي انتقلت ملكيتها الى الشعب بهذه
القوانين ، في الفترة الحرجة التي أعقبت التحويل الواسع المدى ،
قد مكنت من حفظ الكفاية الانتاجية لهذه المؤسسات ودعمها .

وفي أثناء مناقشة « الميثاق الوطني » وجهت الى السيد الرئيس
بعض الأسئلة والاستفسارات عن اشتراكنا كان أهمها الفرق بينها
وبين الشيوعية وقد أجاب سيادته بالآتي (١) :

١ - انا نؤمن بالله وبالرسل ؛ والشيوعية تنكر وجود الله ،
وتعتبر الدين أفيون الجماهير !

٢ - اشتراكنا تنقل الشعب من دكتاتورية الرجعية الى
ديمقراطية الشعب ؛ والشيوعية تنقل الشعب من دكتاتورية البرجوازية
« الرجعية » الى دكتاتورية طبقة البروليتاريا .

(١) الطريق الى الاتحاد الاشتراكي العربي للدكتور محمود
محمد الجوهري ص (٨) .

٣ - اشتراكيتنا تقبل الملكية الزراعية والشيوعية تنادي بتأميم

الأرض •

٤ - اشتراكيتنا تقبل الملكية الخاصة غير المستغلة والشيوعية

لا تقبل أية ملكية على الإطلاق •

٥ - اشتراكيتنا تؤمن بتذويب الفوارق بين الطبقات ؛ وتحل

التصادم بالوسائل السلمية ؛ والشيوعية تؤمن بالقضاء على البرجوازية

بالعنف وتحطيمها بدون أي تعويض •

الطريق إلى مجتمع جديد

لقد حددت الثورة الاجتماعية التي بدأت مع الثورة منذ عام ١٩٥٢ ؛ وتأكدت بقوانين يولية الاشتراكية عام ١٩٦١ ملامح المجتمع الجديد ؛ الذي استطعت الثورة أن ترسم صورته النهائية «اشتراكي ديمقراطي تعاوني» ؛ ولقد أوضحنا المعنى العام لكل دعامة من الدعامات الثلاث بالتفصيل والتي يمكن اجمالها هنا فيما يأتي :

• اشتراكي أي يملك الشعب كل أدوات الانتاج ويعود

عائدا عليه •

• ديمقراطي يؤكد حكم الشعب بالشعب وأن السيادة العليا له

• تعاوني أن يكون الفرد للمجموع والمجموع للفرد •

لقد تطلبت منا هذه الصورة البسيطة للمجتمع الجديد أن نوفر للشعب من الخدمات ما يحقق له الرفاهية والأمن والرعاية الصحية والاجتماعية •

قطاع العمال :

القطاع الزراعي لا يرفع وحده المستوى المعيشي للشعب ؛
اذلك عملت الثورة على دعم القطاع الصناعي بإنشاء المصانع وتوزيعها

على جميع أنحاء الجمهورية بعد أن كانت مركزة في العاصمة ؛
وذلك لنشر الوعي الصناعى ؛ وللتخفيف عن العاصمة التى ازدحمت
بسكانها ولأسباب أخرى لا مجال لذكرها •

وانشاء المصانع قد أدى بدوره الى زيادة العمال زيادة محسوسة
وكان من الطبيعى أن تعمل الدولة على حصر البطالة فى أضيق الحدود
اذ أن النظام الاشتراكى يهدف فيما يهدف الى توفير العمل للعمال
القادرين وأن يرعى العامل ويحميه من السخرة أو بخس حقه
أو فصله من عمله لأوهى العلل والأسباب وأن يرعاه رعاية
اجتماعية وصحية ونفسية ؛ وأن يضمن له مستقبله فى حال العجز
أو الشيخوخة أو التعطل أو الإصابة أو الوفاة •

كذلك حددت الثورة ساعات العمل اليومية بما لا يزيد على
سبع ساعات ؛ وأجبرت أصحاب المصانع على منح العمال اجازة
أسبوعية وعدم تشغيل من تقل أعمارهم عن ١٢ عاما •

المؤسسات الاجتماعية :

ولم تكف الدولة بهذا ؛ بل عملت على فتح مراكز للتأهيل
المهنى للمكفوفين ومشوهى الحرب أو من أصيبوا بعاهاات مستديمة
ليتمكنوا من مزاولة أعمال تلائمهم ؛ فيصحوا نفسيا ؛ ويرتفع مستواهم
المعيشى ؛ ولا يستشعر أحدهم أنه عاجز أو ضعيف أو يعيش عبثا
على غيره •

الثقافة العمالية :

ليس هذا فحسب ؟ بل انها التفتت الى عامل هام له خطره وهو
التثقيف العمالى بايجاد مكتبة عمالية تهتم بشئون العمل والعمال ؛
وتوجههم التوجيه السديد ؛ فلا يقعون تحت خطر الدعوات الهدامة
ولا ينحدرون الى هاوية الرذيلة أو الاجرام أو ادمان المسكرات أو
المخدرات ؛ كما التفتت الى تخريج قادة نقابيين صالحين ؛ فافتحت أربعة
مراكز للثقافة العمالية فى القاهرة والاسكندرية والمحلة الكبرى
والسويس ؛ وقد أدرجت فى مشروع السنوات الخمس برنامجا
لزيادة عدد هذه المراكز لتؤدى رسالتها كاملة فى كل المحيط
العمالى .

تطور التأمينات الاجتماعية فى عهد الثورة :

يعتبر ميدان التأمينات الاجتماعية أحد الميادين الرئيسية التى
ارتبطت بأهداف الثورة من البداية . وكان الخط العريض لسياسة
التأمينات الاجتماعية فى بلادنا يريد من برنامج الثورة أن يصل
الى تحقيق حماية كاملة فعالة للمواطنين من النتائج الاقتصادية
والنفسية التى تترتب على فقدهم لقدرتهم على الكسب اذا ما تعرضوا
لأى خطر من أخطار الحياة التى تواجه الانسان سواء توقعها أو لم
تكن فى حسبانها كالشيخوخة والمرض والعجز والرفقة والبطالة ؛
كما تهدف أيضا عن طريق غير مباشر الى رفع مستوى المعيشة لأفراد
الشعب ودعم الاطمئنان النفسى للقوى المنتجة للشعب .

والتأمينات الاجتماعية خمسة أنواع هي :

♦ تأمين الشيخوخة وقد بدأ في تطبيقه عام ١٩٥٦ ؛ ويدفع فيه العامل ٥٪ من أجره وصاحب العمل ٥٪

♦ تأمين العجز والوفاة ؛ ويدفع فيه صاحب العمل ٢٪ من أجر العامل ولا يلتزم العامل المساهمة في هذه النسبة .

♦ تأمين إصابات العمل الصادر به (قانون ٢٠٢ لسنة ٥٨) ؛ ويدفع فيه صاحب العمل ٣٪ من نسبة الأجور ولا يساهم فيه العامل أيضا .

♦ التأمين الصحي بدأ في عام ١٩٥٤ ؛ وسوف يطبق تطبيق شاملا .

♦ تأمين البطالة وهو ما نأمل تحقيقه ولو أننا نعالجه بمحاولة توسيع مجال العمل وإتاحة الفرصة للجميع .

وهكذا أصبح للعامل والموظف الحق في تأمينه ضد الشيخوخة والعجز والوفاة وإصابات العمل والمرض .

والثورة بتحقيقها هذه الأنواع من التأمينات الاجتماعية ؛ قد كفلت لكل فرد من رعاياها ما يمكنه من الاحتفاظ بمستوى مقبول

لحياته ومعيشة من يعولهم ؛ وطبقت مبدأ التضامن الاجتماعي بين جميع المواطنين بموجب حق قانوني ثابت .

الشباب والرياضة :

عندما تذكر تطورنا الاجتماعي ؛ لا يمكن أن تغفل قوة من القوى البناءة في المجتمع ؛ وهي قوة الشباب الذي يعتبر عماد كل نهضة وتقدم في الشعوب ؛ والحركة الدافقة لدفع عجلة الإصلاح والتطوير •

الشباب :

قال الرئيس جمال عبد الناصر •• « ان الشباب هم مستقبل هذه الأمة ؛ وعلى عاتقهم تقع مسؤولية البناء ومسئولية التعمير •• » من أجل هذا أنشأت الثورة المجلس الأعلى لرعاية الشباب لنشر التربية الرياضية والاجتماعية بين الشباب ؛ واعداد القادة اللازمين لتنفيذ برامج التربية الرياضية والاجتماعية بين الطلبة والعمال وجميع الموظفين في سن الشباب •• وباختصار •• أنشئ المجلس الأعلى ليعمل كل ما من شأنه رفع مستوى الشباب صحيا واجتماعيا ورياضيا وثقافيا •

وقد قام المجلس برسائله على أكمل وجه ؛ فعلاوة على انشائه مراكز الشباب في جميع عواصم المحافظات اهتم بإنشاء المعسكرات وتنظيم الرحلات واعداد القادة وانشاء المعاهد الرياضية ؛ كما نظم اشراك الشباب في مشروعات الخدمات العامة •

فاشترك الشباب في تعمير قنا بعد أن غمرتھا السيول ؛ ثم في

تعمير بور سعيد بعد العدوان ؛ وفي معسكر العمل الدائم بالاسماعيلية
لتوسيع القناة •

وقام الطلبة بمشروع تشجير منطقة الدراسة فغرسوا الأشجار
محل التلال الترابية التي بطوعوا بازالتها ••

ويقوم المجلس حاليا باعداد قادة للأعمال الفنية كانشاء
الطرق •

ولم يقتصر نشاط المجلس على هذه النواحي وحدها ؛ بل تعداها
الى غيرها في ميادين التربية القومية والتربية الاجتماعية والرعاية
الصحية وأهمها مشروع البطاقات الصحية للطلبة ؛ كما شجع التفوق
الرياضي ؛ فأتى للمتفوقين فرص دخول الجامعات والمعاهد العليا
مع استثنائهم من شروط الدرجات التي يجب أن يحصل عليها
الطالب العادي •

وبالرغم من أن المجلس الأعلى لرعاية الشباب قد أنشئ في
عام ١٩٥٦ - استطاع في هذه الفترة الوجيزة تنظيم شئون الرياضة
من الناحية الاجتماعية والقومية ؛ فالى جانب انشاء استاد القاهرة
العظيم ؛ أصبح في كل قرية ومدينة وكل حي لجنة للشباب وقامت
الأندية الرياضية والريفية والساحات الشعبية في كل مكان •

ان الشباب عنصر حيوى في معدن هذا الشعب الأصيل ؛ يكفل
لهم مجتمعنا الجديد حقهم من العلم والثقافة والمعرفة لتنمية ملكاتهم
وابراز قدراتهم ؛ ويتيح لهم فرص العمل للمشاركة في بناء المجتمع

ان أهميه دور الشباب فى بناء المجتمع الاشتراكى ودعم مبادئه تؤكد ما توفره له من رعاية شاملة تتفق مع أهداف مجتمع الجديد ؟ حتى يكون عاملا ايجابيا فى الحفاظ على مبادئ المجتمع الاشتراكى العربى ؟ والوصول به الى أهدافه ؟ كما توجب على الشباب أن يسهم بكل طاقته فى مجالات الخدمة العامة ؟ حتى يتعرف المجتمع الذى يعيش فيه عن طريق المشاركة فى العمل ؟ وبذلك يكون الشباب قادرا فى المستقبل على حل مشكلات هذا المجتمع •

ان علينا أن نغنى عناية خاصة بتربية الشباب وتوعيته بواجباته نحو المجتمع الاشتراكى (١) ؟ لذلك يجب أن يشمل التخطيط وضع خطة عامة متكاملة لرعاية الشباب بدنيا ودينيا وسياسيا لنضمن له سلامة الجسم والدين والخلق ؟ ون تدعم ايمانه بمبادئ الديمقراطية والاشتراكية والوحدة العربية فى مجتمعنا الجديد ؟ ونحميه من المراهقة الفكرية والانحرافات المذهبية ؟ وننمى فيه الشعور بالمسئولية للقيام بواجباته نحو المجتمع ؟ ولا بد أن تتعاون جميع الأجهزة المسئولة عن الشباب فى تنفيذ هذه الخطة •

الرياضة :

لم تتخلف الرياضة عن ركب الثورة ؟ بل سارت معها جنباً الى جنب •• تطورت وانتشر وعيها ؟ وأخذت سيلها الى كل

(١) تقرير الميثاق. (المحضر الرسمي ٨٠) •

المواطنين .. لم تعد رياضة ما مقصورة على طائفة دون الأخرى ؛
بل أصبح أبناء الوطن جميعا يتمتعون برياضتهم على قدم المساواة ..
جنود الشرطة احتلوا الصفوف الأولى في التجديف رياضة الطبقة
الخاصة سابقا .. والسلاح والفروسية أصبحتا في متناول الشعب ..
والواضح أيضا أن هناك مبادئ وخطوط عريضة تميز رياضته
عهد الثورة •

الرياضة أصبحت علما :

أصبحت الرياضة علما يقوم على أسس مدروسة ؛ لا ارتجال
فيها .. واستحدثت هذه النظرة استيعب التوسع الكبير في المعاهد
العالية والمتوسطة التي تخرج معلمى التربية الرياضية ومعلماتها ؛
فأصبح يقبل فيها فى العام الواحد ما يقرب من ألف طالب وطالبة •

الرياضة أصبحت للجميع :

والمبدأ الهام الثانى هو أن الرياضة أصبحت للجميع .. للطلبة
والعمال والموظفين ...

وقد نظمت الثورة الأندية والاتحادات الرياضية على أسس
جديدة ؛ وأعدت تشكيل اللجنة الأولمبية لتحقيق أهداف الثورة
فى الناحية الرياضية وحددت اختصاصاتها فى الآتى :

- تنظيم الدورات الأولمبية والاقليمية التى تقام فى بلادنا •
- رعاية الحركات الرياضية وحماية الهواية •

• مساعدة الاتحادات الرياضية في أداء رسالتها ؛ مع الاشراف على اعداد اشرف للدورات الأولمبية •

• المحافظة على ابغواعد والمبادئ الأولمبية وتنظيم استخدام العلم لأرمبي وحمل الشارة الأولمبية •

وهكذا حرصت الثورة على النهوض بالمستوى الرياضى للجمهورية فأعدت مشروع السنوات الخمس للرياضة لخلق جيل سليم جسمانيا وعقليا وروحيا ؛ وعملت على التأمين على حياة اللاعبين ضد الاصابة والوفاة فى أثناء المباريات الرياضية •

الاسكان والمرافق :

لا يكفى أن نعيش ؛ فالحياة لها مقومات .. أهمها السكن ؛ والثورة لم تقف مكتوفة أمام هذه المشكلة .. جابهتها بحزم .. بالامكانيات والمال والمهندسين والفنيين والمشروعات الجبارة ولم نقصن فى سبيل حل هذه المشكلة بأى شئ •

وكان أمام نظر الثورة وهى تعمل لحل مشكلة الاسكان أبحاث اللجان المتخصصة فى الأمم المتحدة التى قارنت بين الأوضاع الاجتماعية والصحية للأهالى الذين يسكنون المناطق الخربة والأهالى الذين يعيشون فى مناطق حديثة • وتدل هذه الأبحاث على حقائق كثيرة أهمها :

• نقص فى نسبة الوفيات بنسبة ١٥٪

♦ نقص فى حالات الاصابة بالسل بمقدار ٤٥٪

♦ نقص فى امراض الأطفال بمقدار ٣١٪

♦ نقص فى جرائم الأحداث بمقدار ٥١٪

♦ نقص فى حوادث الحريق بنسبة ٧٤٪

سياسة الاسكان :

لم يبدأ الاهتمام بمشروعات الاسكان الشعبى على نطاق واسع قبل عام ١٩٥٣ ؛ ولما كان من المبادئ الاشتراكية المقررة توافر المسكن لكل أسرة ؛ ولما كان القطاع الأهلى قائما على الافادة والاستثمار والتغالى فى كثير من الأحيان فى أجور المساكن ؛ فقد عمدت الحكومة الى انشاء المساكن الشعبية عن طريق الجمعيات التعاونية والبلديات ووزارة الأوقاف بأجور معتدلة تحتفلها جمهرة الشعب ؛ ووجت عملها بتكوين مؤسسة عامة للاسكان والتعمير برأس مال ضخم لبناء المساكن وتأجيرها بالأجر المناسب ؛ وكان على الدولة أن تفعل هذا بعد زيادة عدد السكان وأبول دور كثيرة للسقوط ووجود أحياء كثيرة شعبية وقرى ريفية قد بنيت منذ زمن بعيد ولم يراع فى مساكنها أية مراعاة لصحة ساكنيها أو تخطيط لشوارعها وطرقها فرصدت فى ميزانيتها ٦٢/٦١ مبلغ ١٤ مليون جنيه للاسكان .

وقد خصص مبلغ ٢٠ مليون جنيه سنويا للاسكان خلال السنوات الخمس القادمة منها مليون جنيه للمباني خارج كردونات

المدن ؟ والباقي وقدره ١٨ مليون جنيه يوزع بنسبة ٧٥٪ للاسكان
الشعبي و ٢٠٪ للاسكان المتوسط و ٥٪ للاسكان فوق المتوسط •

تكافؤ الفرص :

وفد بلغ تطورنا الاجتماعي حد نبذ الاستثناءات ؟ واستنكار
المحسوبية وتقديم ذوى القربى ؟ فطالبت الثورة بوضع حد لكل ذلك
وجعلت فى برنامجها اتاحة الفرصة لذوى المواهب والكفاية ؟
فوظائف الدولة لا يعين فيها الا بامتحان يجريه ديوان الموظفين ؟
وظائف السلك الدبلوماسى لا يعين فيها الا بامتحان دقيق بعد أن
كانت مقصورة على أبناء الرجعيين أو المقربين •

ومنعا للمحسوبية أصدر رئيس الجمهورية قرارا بأن يكون
الترقى حتى الدرجة الثانية بالأقدمية المطلقة ؟ اذ كان الترقى بالاختيار
لا تتوافر فيه الكفاية قدر ما يستهدف ترقية المحظوظين ؟ وفتح مجلس
الدولة بابه لكل متظلم أو مظلوم •

العدالة الاجتماعية :

واذا كان موظفو الدولة يشكلون عددا ضخما من المواطنين فقد
أمنوا على مستقبلهم ؟ فاذا تركوا الخدمة وجدوا المعاش الشهري فى
انتظارهم بعد أن لم يكن لأكثرهم الا مكافأة تصرف دفعة واحدة ؟
وقد تذروها الرياح لأى سبب فاذا الأسرة تتضسر جوعا ولا تجد
ما يمسك رملها •

ولا شك أن من العدالة الاجتماعية التقريب بين دخول الأفراد
فلا يفشو في الأمة الطاعون المزدوج ؛ الغنى الفاحش والفقر المدقع ؛
وقد عمدت حكومة الثورة الى السير قدما في سبيل التخفيف من حدة
الفوارق الاجتماعية وذلك باصدار قانون الاصلاح الزراعي كما
قدمنا ؛ وفرض خدمات والتزامات من جانب أصحاب الأعمال نحو
العمال ؛ وفرض ضرائب تصاعدية تبلغ ٩٠٪ في الشرائح العليا ؛
واعفاء ذوي الدخل الصغيرة نسبيا من الضرائب واتباع كل ما من
شأنه زيادة الانتاج القومي •

الرعاية الصحية :

الخدمات الاجتماعية : هدف أصيل من أهداف الثورة ؛ ومن
أهمها الرعاية الصحية ؛ فمنذ عام ١٩٥٣ حتى اليوم قد تم افتتاح
ما يزيد على خمسين مستشفى بالإضافة الى استكمال معامل وأجهزة
وأدوات وافتتاح أقسام كانت تنقص المستشفيات القائمة •

ولما كانت الوقاية خيرا من العلاج فقد أولت الثورة الصحة
الوقائية عنايتها ؛ فافتتحت وزارة الصحة ما يقرب من ٤٠ مكتبا صحيا
منذ قيام الثورة ؛ وكذلك قامت بحملة قوية للحد من الأمراض
الموطنة وخاصة مرض البلهارسيا الذي يصيب حوالي ٦٠٪ من
المواطنين • كما أن القطاع الأهلي قد بدأ يعمل في هذا النطاق
فأنشئت المستوصفات العلاجية في المدن والأقاليم مستهدفة بتقديم
الخدمات الصحية بأجور ضئيلة وانشاء الصيدليات التعاونية •

كذلك. حطب الدولة خطوطه فعالة بتنظيم بيع الأدوية وفصر
استيرادها على الحكومة حتى نحول دون ارتفاع أسعارها وتلاعب
المستغلين والمستوردين الجشعين ؛ فالدواء في ضرورته للشعب
كالغذاء سواء بسواء .

وقامت برعاية الأمومة والطفولة فزاد عدد الاطفال في هاتين
السنين وانخفضت نسبة الوفيات وضمنت برنامج السنوات الخمس
انشاء ٤٠ مركزا جديدا تبلغ تكاليفها ٥٨٧٠٠٠ جنيه ؛ كما عملت
حكومة الثورة على نشر الوعي الصحي بين المواطنين في مختلف
المستويات .

هذا مختصر بسيط عن الخدمات التي قدمتها الثورة الاجتماعية
لخلق مجتمع جديد ؛ ولم تقتصر هذه الخدمات على الشباب والرياضة
والرعاية الصحية والتأمينات الاجتماعية والاسكان ؛ بل تعدته الى
المرافق العامة ؛ فنفذت كثيرا من مشروعات مياه الشرب والمجاري
العامة وردم البرك والانارة والتخطيط والتنظيم ومشروعات الطرق
والكبارى .

ان الثورة الاجتماعية ؛ قد غيرت شكل المجتمع الذي كنا نعيش

فيه وبدأت تظهر الآن ملامح هذا المجتمع الجديد « الاشتراكي

الديمقراطي التعاوني » الذي أساسه الكفاية والعدل لقوى الشعب

العاملة التي كانت محرومة من حقها آلاف السنين .

خاتمة

ان الثورة الاجتماعية التي تفجرت عام ١٩٦١ - انطلاقة كبيرة ونقطة تحول ضخمة ؛ أصبح مجتمعنا بعدها واضحا بعلامحه التي تطور اليها « اشتراكي ديمقراطي تعاوني » ؛ وتبلورت أهداف نضالنا العربي معبرة عن الضمير الوطني للأمة في معان ثلاثة هي :

الحرية الاشتراكية الوحدة

والحرية تعني حرية الوطن وحرية المواطن ؛ والاشتراكية كوسيلة وغاية تعني الكفاية والعدل ، أما الوحدة فهي الدعوة الجماهيرية لعودة الأمر الطبيعي لأمة واحدة مزقتها أعداؤها ضد ارادتها وضد مصالحها ؛ وأصبحنا تبعا لذلك نعيش ثلاث ثورات في

ثورة :

♦ ثورة وطنية في كل قطر عربي ؛ تحفزه الى مجابهة

الاستعمار والى قتاله ؛ حتى تسقط أعلامه الدخيلة ؛ ولا تعود ظلالها القائمة تفرض الظلام على أرضه .

♦ ثورة عربية في كل قطر عربي ، تحفزه الى تحقيق تخطي

الأسوار ؛ والى كسر الحواجز ؛ سواء منها الأسوار والحواجز

المادية التى تتمثل فى الحدود التى اصطنعها الدحيل الغاصب ؛ أو
الأسوار والحواجز المعنوية التى تتمثل فى الشكوك التى زرع بذورها
الدخيل الغاصب نفسه •

• ثورة اجتماعية فى كل قطر عربى ؛ تحفره الى طلب الحياة

لكل فرد من أفرادہ ، تحقيقا للعدل ؛ وإيماننا بأن العدل الاجتماعى
هو الركيزة الوحيدة التى يمكن أن يستقر عليها الكيان الوطنى
لأى شعب من الشعوب •

هذه هى الثورات الثلاث التى تعيشها أمتنا العربية ؛ وهى
مسئولية وطننا الجمهورية العربية المتحدة ؛ التى أصبحت طبيعته
النضال العربى الحر ؛ وقاعدته من المحيط الى الخليج ؛ فهى
المسئولة عن تحويل الطاقات الهائلة لهذه الثورات الثلاث المجيدة الى
واقع حى ، يصون لها أهدافها ؛ ويكرم الى الأبد أبطالها ؛ حتى
يضمن أن التضحيات التى بذلها هؤلاء الأبطال بقيت لأمتهم آثارها ؛
ثم ليكون هذا الواقع الحى شعاعا هاديا لنضال غيرنا من الشعوب
العربية ؛ التى تحاول الآن بكل قواها أن تدفع الظلام النازل عليها
حتى تجد لنفسها مكانا تحت الشمس •

وإذا كنا نشفق على أنفسنا من مواجهة تبعات هذا العمى
الضخم الذى فرضته علينا مسئولية ثلاث ثورات فى وقت معا ؛ فإن

علينا أن نذكر أن أمتنا عشت هذه الثورات في ظروف ابلغ صعوبة
وأشد خطرا • (١)

لقد كانت أمتنا خلال ثورتها الوطنية ؛ نحارب معارك ثورتها
العربية ؛ وتخوض في الوقت نفسه غمار ثورتها الاجتماعية •

كانت حربنا من أجل الاستقلال ؛ تدور على الجبهة نفسها
مع حربنا من أجل الوحدة ؛ ومع حربنا طلبا للعدالة الاجتماعية •

وكانت جماهيرنا تدرك ؛ بوعيها الأصيل وفطرتها السليمة ؛
أن هذه الثورات الثلاث لا انفصال بينها ، وكان مما يعزز هذا
الادراك ؛ ان الذين كنا نخوض معارك ثوراتنا الثلاث ضدهم جميعهم
مما يترابط مصالحهم وتشابك مظامعهم •

هكذا جاولوا جبهة واحدة أن يتصدوا لزحفنا ؛ وهكذا حاولت
ثوراتنا الثلاث صفا واحدا أن تقنحم لتتصر ؛ وقد أكدت تجارب
كفاحنا هذه الحقيقة • • فلقد كانت كل هزيمة للاستعمار في الثورة

(١) من خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في افتتاح المؤتمر
العام للاتحاد القومي للجمهورية في عام ١٩٦٠ •

الوطنية من أجل الاستقلال : انتصارا للنورد العربي طلبا للوحدة ،
وانتصارا للثورة الاجتماعية تحقيقا للعدل .

وكانت كل هزيمة لدعاة التفرقة وبناء الحواجز المصطنعة ؛
انتصارا للثورة الوطنية من أجل الاستقلال وانتصارا للثورة
الاجتماعية تحقيقا للعدل .

وكانت كل هزيمة للاقطاع وللإستغلال ولسيطرة رأس المال
انتصارا للثورة الوطنية والثورة العربية .

الدين والمجتمع :

وفي ختام كتابي هذا عن ثورتنا الاجتماعية لايفوتني أن أسجل
كلمة موجزة عن القوى الروحية والمادية التي تحكم حياة الإنسان
لأنها ضرورية لبناء المجتمع الاشتراكي العربي الذي نعيشه الآن ؛
فلكى يكون هذا المجتمع قوى الجسم والعقل سليم الروح والنفس
يجب أن يقوم التوازن بين مادياته وروحانياته المستمدة من القيم
الخالدة النابعة من الدين .

ان شعبنا يعيش في المنطقة التي نزلت فيها رسالات السماء ؛
ويؤمن برسالة الدين ، وقد أبرز « الميثاق » أهمية العقيدة الدينية
كضمانة أساسية توافرت لدى النضال الشعبي ؛ لكى يحقق الشعب

العربي المصري الثورة الشاملة ذات الاتجاهات المتعددة ؛ في سبيل
حرية الوطن والمواطن ؛ وبناء مجتمع يقوم على الكفاية والعبدل
وبحقيق وحدة الوطن العربي •

ان الثورة الاجتماعية سائرة في طريقها ؛ لها من « الميثاق »

الوطني نظريتها الكاملة ودليلها للعمل الوطني ، ومن اشتراكيتها

العربية فكرها الثوري ؛ ومن تنظيمها السياسي الذي تبلور في شكل

الاتحاد الاشتراكي العربي ؛ ومن جيشها الوطني القسوى الدرع

الواقية التي تحمي أهدافها وهي تفرض ارادة الشعب ليصوغ حياته

من جديد وفق مبادئه وأمانيه •

فهرس

الموضوع	الصفحة
الاهداء	٣
تقديم	٥
الاصلاح الزراعى والتعاون	٩
الثورة الاجتماعية عام ١٩٦١	٣٠١
خطوات نحو الاشتراكية العربية	٤٥
الطريق الى المجتمع الجديد	٦١
خاتمة	٧٤

لجنة

اخترنا للجنة

العميد: سيد عبد الحميد مري

العقيد: عبد الغني فرحات

القدماء: محمود طنطاوي

محمد عطاش: مقر اللجنة



مطابع الدار القومية

١٥٧ شارع عبّيد - روض الفرج

٤١٠١٤ - ٤٠٧٥٣ } تليفون
٤٠٨١٤ - ٤٠٥٨٨ }